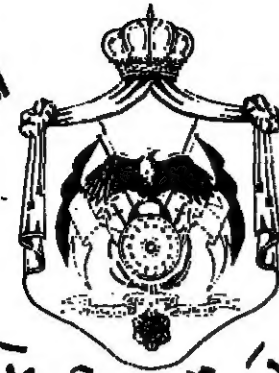


مكتبة من مكتبة  
الرحوم الهاشمي عبدالسلام ابراهيم طه



# الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الاثنين ٢٢ شوال ١٤٠٣ هـ . الموافق آب سنة ١٩٨٣ م . العدد ٣١٦٨

## الفهرس

صفحة

١٢٠٨	قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع ري الاغوار الجنوبية	قانون مؤقت رقم ( ١٧ ) لسنة ١٩٨٣
١٢١٨	قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع محطة كهرباء العقبة الحرارية	قانون مؤقت رقم ( ١٨ ) لسنة ١٩٨٣
١٢٢٩	قانون تصديق اتفاقية قرض المشروع التربوي الخامس	قانون مؤقت رقم ( ١٩ ) لسنة ١٩٨٣
١٢٤٢	قانون معدل لقانون جوازات السفر	قانون مؤقت رقم ( ٢٠ ) لسنة ١٩٨٣
١٢٤٥	نظام تشكيل محكمة شرعية في الجيزة	نظام رقم ( ٣٢ ) لسنة ١٩٨٣
١٢٤٦	نظام تشكيل محكمة شرعية في القصر	نظام رقم ( ٣٣ ) لسنة ١٩٨٣
١٢٤٧	نظام تشكيل محكمة شرعية في وادي موسى	نظام رقم ( ٣٤ ) لسنة ١٩٨٣
١٢٤٨	النظام الداخلي لرقابة الصحفيين	نظام رقم ( ٣٥ ) لسنة ١٩٨٣
١٢٥١	نظام الابعاد القصوى والاوزان الاجالية وقوة المحرك للمركبات	نظام رقم ( ٣٦ ) لسنة ١٩٨٣

هكذا من الله على

## نحى الحسين لله ملك المملكة العربية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٢/٦/١٩

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الاتاني ونابر باصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :

قانون مؤقت رقم ١٧ لسنة ١٩٨٢

### قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع ري الاغوار الجنوبية

- فيفا وخزيرة -

بين

المملكة الاردنية الهاشمية

و

الصندوق السعودي للتنمية

المادة ١ - يسمي هذا القانون تصديق اتفاقية قرض مشروع ري الاغوار الجنوبية (فيفا وخزيرة) بين المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق السعودي للتنمية لسنة ١٩٨٢ (ويجوز به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية).

المادة ٢ - تعتبر الاتفاقية الملحق بهذا القانون والمعتمدة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق السعودي للتنمية صحيحة ونافذة بالنسبة لجميع الجهات المخوطة بها.

المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء يكونون بتنفيذ احكام هذا القانون.

١٩٨٢/٦/١٩

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء ووزير الدفاع

وزير الداخلية ووزير السليحة والابل

وزير الثقافة والشباب ووزير الاحلام بالوكالة

وزير المالية

ممن ابو توار

سالم مساعده

مضر بخران

وزير العدل

وزير الزراعة

وزير المواصلات

وزير شؤون الارض المحتلة

احمد عبد الكريم الطراونه

مروان دودين

الدكتور محمد عضوب الزين

حسن ابراهيم

وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية

وزير الخارجية

وزير التكوين

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء

كامل الشريف

مروان القاسم

ابراهيم ايوب

المهندس علي السحيبات

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء

وزير التربية والتعليم

وزير الصحة

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء

حكمة السكاك

الدكتور سعيد التسل

الدكتور زهير ملحس

وزير الاعلام

وزير الصناعة والتجارة

وزير الاشغال العامة

وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

وزير الداخلية

وليد عصفور

المهندس موني المصري

حسن المومني

وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

وزير الصناعة والتجارة

وزير الاشغال العامة

وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

وزير الداخلية

وليد عصفور

المهندس موني المصري

حسن المومني

وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

مكتبة الجامعة الاردنية  
رقم التسلسل ١١٦٦١  
رقم التصنيف ١٦٨٥  
التاريخ ١٩٨٥

١٢٠٩

### اتفاقية قرض

اتفاقية بتاريخ ١٣ رجب ١٤٠٣ هـ الموافق ٢٦ ابريل ١٩٨٢ م بين

١. الصندوق السعودي للتنمية، ومقره مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، (ويشار اليه فيما يلي بالصندوق)، ويظهر في توقيع هذه الاتفاقية معالي الاستاذ محمد عبدالله الصقير نائب الرئيس والمضرم المتدرب.

٢. المملكة الاردنية الهاشمية، (ويشار اليها فيما يلي بالمقترض)، ويظهر في توقيع هذه الاتفاقية سعادة الدكتور حنا عودة رئيس المجلس القومي للتخطيط.

### تمهيد

١. من حيث ان المقترض قد طلب من الصندوق ان يمنحه قرضاً للمساهمة في تمويل مشروع ري الاغوار الجنوبية (فيفا وخزيرة) الوارد وصفه بالجدول رقم ٢ - بهذه الاتفاقية (ويشار اليه فيما يلي بالمشروع).

ب. ومن حيث انه ستقوم بتنفيذ المشروع سلطة ادي الاردن بمساعدة المقترض، وكجزء من تلك المساعدة سيوفر المقترض حصيلة القرض الى السلطة على النحو المنصوص عليه في هذه الاتفاقية.

ج. ومن حيث ان هدف الصندوق هو مساعدة الدول النامية في تطوير اقتصادياتها ومدها بالقروض اللازمة لتنفيذ مشروعاتها وبرامجها الانمائية.

ومن حيث انه ثبت للصندوق اهمية وفائدة المشروع المذكور في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعب الاردن الشقيق.

ومن حيث ان مجلس ادارة الصندوق، وبالنظر الى ما تقدم قد وافق بقراريه رقم ٣٣٦/٢٤/٢ بتاريخ ١٤٠٢/٦/٢٦ هـ، ورقم ٣٧٨/٣٥/١٩ بتاريخ ١٤٠٢/٤/٨ هـ، على منح المقترض قرضاً طبقاً للاحكام والشروط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية فانه بناء على ما تقدم يوافق طرفا هذه الاتفاقية على مايلي:

### (المادة الاولى)

#### الشروط العامة - التعاريف

البند ١ - يقبل طرفا هذه الاتفاقية كافة نصوص الشروط العامة لاتفاقيات قروض الصندوق الصادرة بقرار مجلس ادارة الصندوق رقم ١٤/١١ بتاريخ ٢٩ رجب سنة ١٣٩٦ هـ، المواسق ٢٦ يوليو ١٩٧٦ م بنفس القوة والالتزام لو كانت قد ادرجت كيلة في هذه الاتفاقية، (ويشار الى تلك الشروط العامة لاتفاقيات قروض الصندوق فيما يلي بالشروط العامة).

البند ٢ - يكون للمصطلحات الواردة تعاريفها في الشروط العامة وفي التمهيد الوارد بمصدر الاتفاقية حيثما وردت في هذه الاتفاقية وبالم يقض سياق النص غير ذلك - المعاني المحددة لكل منها فيها ولمصطلح السلطة يعني سلطة وادي الاردن المنشأة بموجب قانون المقترض رقم ١٨ لسنة ١٩٧٧ المسمى (قانون تطوير وادي الاردن لسنة ١٩٧٧) أو أي خلف لها يوافق عليه الصندوق.

### (المادة الثانية)

#### القرض

البند ٢ - يوافق الصندوق على اقراض المقترض وفقاً للاحكام والشروط المنصوص عليها او المشار اليها في هذه الاتفاقية قرضاً مقداره ثلاثة عشر مليون (١٣.٠٠٠.٠٠٠) ريال سعودي.

البند ٢ - يحق للمقترض ان يسحب مبلغ القرض من حساب القرض طبقاً لنصوص الجدول رقم (١) بهذه الاتفاقية ووفقاً لما يرد على هذا الجدول من وقت لآخر من تعديلات بالاتفاق بين الصندوق والمقترض لتغطية المبالغ التي سيتم صرفها، أو اذا وافق الصندوق على ذلك - المبالغ التي سيتم صرفها لتحويل التكاليف المعقولة للبضائع والخدمات اللازمة للمشروع والتي تتول من حصيلة القرض.

البند ٣ - يتعهد المقترض بان يستخدم حصيلة القرض لتحويل التكاليف المعقولة للبضائع اللازمة لتنفيذ المشروع وتحتفظ وتقوم بتحديد البضائع التي تتول من حصيلة القرض بالتفصيل، والطرق والاجراءات التي تتبع للحصول عليها باتفاق بين الصندوق والمقترض يجوز تعديله باتفاق لاحق بينهما.

هكذا من المأهول



ويتعين على المقترض ان يحصل على موافقة الصندوق قبل توقيع العقود التي تول من حصيلة القرض أو قبل اجراء اي تعديل يدخل على اي منها في المستقبل .

البند ٢ - ٤ : ينتهي حق المقترض في السحب من القرض في ١٩٨٦/٥/٢٠ م او في اي تاريخ لاحق يتفق عليه بين الصندوق والمقترض .

البند ٢ - ٥ : يدفع المقترض تكلفة القرض بسعر ثلاثة في المائة (٣٪) سنويا عن المبالغ المسحوبة من اصل القرض وغير المسددة .

البند ٢ - ٦ : تدفع تكلفة القرض والتكاليف الاخرى كل ستة اشهر في اول مارس واول سبتمبر من كل سنة .

البند ٢ - ٧ : مدة القرض عشرون سنة منها فترة سماح قدرها خمس سنوات ويسدد المقترض اصل القرض طبقا لجدول السداد الموضح في الجدول رقم (٣) بهذه الاتفاقية .

#### المادة الثالثة

##### تنفيذ المشروع

البند ١ - ١ : يتعهد المقترض بان يقوم بتنفيذ المشروع بواسطة السلطة المعنية والكفاءة والالتزامين وطبقا للاسس الهندسية والمالية السليمة المتبعة والاسس المستقرة في مجال المرافق العامة كما يلتزم بان يوفر او يلزم السلطة بان توفر كافة الاموال والامكانيات والخدمات والموارد الاخرى لتنفيذ المشروع وذلك نور الحاجة اليها .

ب - يلتزم المقترض بان يضع حصيلة القرض تحت تصرف السلطة لتنفيذ المشروع بالشروط والاحكام التي تكون في جميع الاوقات مقبولة لدى الصندوق .

ج - يتعهد المقترض بالزام السلطة بتنفيذ جميع الالتزامات والشروط التي يلتزم المقترض بالزام السلطة بالالتزام بها والعمل بموجبها .

د - دون تحديد لعموم الفقرة (ا) من هذا البند يتعهد المقترض بان يوفر الاموال اللازمة لتنفيذ المشروع وذلك نور الحاجة اليها (تدخل في ذلك اية اموال تكون لازمة لمواجهة اي ارتفاع في تكلفة المشروع يتجاوز التكلفة التقديرية للمشروع وقت توقيع هذه الاتفاقية) . ويتعين ان يتم توفير تلك الاموال كافة طبقا لاحكام وشروط يقيها الصندوق .

البند ٢ - ٢ : يتعهد المقترض بان يلزم السلطة بان تستخدم استشاريين هندسيين من ذوي الكفاءة تكون مؤهلاتهم وخبراتهم واحكام وشروط استخدامهم مقبولة لدى الصندوق ، وذلك لمساعدتها في اعمال التصميم والاشراف على تنفيذ المشروع .

البند ٢ - ٣ : يتعهد المقترض بان يلزم السلطة بان تستخدم لتنفيذ المشروع متاولين مقبولين لدى الصندوق طبقا لاحكام وشروط يوافق عليها الصندوق .

البند ٢ - ٤ : يتعهد المقترض بان يلزم السلطة بان تؤمن ، او توفر الموارد الكافية للتأمين ، على البضائع المستوردة التي تول من حصيلة القرض ضد المخاطر الملائمة لشرائها ونقلها وتسليمها في مكان استعمالها او تركيبها . ويشترط ان يكون التأمين واجب الدفع في حالة وقوع ما يوجب استحقاقه بعملة يمكن للسلطة استخدامها بدون قيود لاستبدال البضائع او اصلاحها .

البند ٢ - ٥ : يتعهد المقترض بان تستخدم البضائع والخدمات الممولة من حصيلة القرض في تنفيذ المشروع بحسب .

البند ٢ - ٦ : يتعهد المقترض بان يلزم السلطة بان تقدم الى الصندوق كافة المخططات والمواصفات والتقارير والمعقود الخاصة بالمشروع والجدول الزمني الخاصة بتنفيذ المشروع وتوفر البضائع والخدمات اللازمة لذلك ، وذلك بمجزة اعدادها ، كما يلتزم بان يوالي الصندوق اولا باول بأي تعديل او اضافة تدخل عليها في المستقبل كل ذلك بالتفصيل الذي يطلبه الصندوق .

البند ٣ - ٧ : (ا) يتعهد المقترض بان يلزم السلطة :

١ - بان تقوم بامساك سجلات هامة يمكن بواسطتها متابعة تقديم المشروع (بما في ذلك تكاليفه والتعرف على البضائع والخدمات الممولة من حصيلة القرض وبيان استخدامها في تنفيذ المشروع ، و

٢ - بان تبكى مندوبي الصندوق المعتمدين من زيارة الانشاءات ومواقع البناء الداخلة في المشروع ومعاينة البضائع الممولة من حصيلة القرض وجميع السجلات والوثائق ذات الصلة بالمشروع ، و

٣ - بان تقدم الى الصندوق جميع ما يطلبه من المعلومات المتعلقة بالمشروع وباتفاق حصيلة القرض وبالبضائع والخدمات الممولة من حصيلة القرض .

(ب) يتعهد المقترض بان يلزم السلطة بان تبكى ممثلي الصندوق من معاينة جميع وحداتها ومنشآتها ومواقع اعمالها وكافة اشغالها ومبانيها وممتلكاتها وتجهيزاتها ومن الاطلاع على جميع السجلات والوثائق ذات الصلة بها تقدم .

البند ٣ - ٨ : يتعهد المقترض باتخاذ او بالزام السلطة باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لاكتساب الاراضي ، والحقوق المعنية المتعلقة بالاراضي اللازمة لتنفيذ المشروع ، وان يوالي الصندوق في خلال ستة اشهر من تاريخ توقيع الاتفاقية بطريقة توزيع الاراضي على المزارعين .

البند ٣ - ٩ : يتعهد المقترض بان يراعي او يلزم السلطة بان تراعي في تخطيط الوحدات الزراعية التوافق مع تصميم شبكات الري وكبكات المياه المتدفقة بها يضمن توزيع المياه على الوحدات الزراعية بشكل منتظم وعادل بين اجزاء المشروع .

#### المادة الرابعة

##### اتفاقيات خاصة

البند ٤ - ١ : يتعهد المقترض بالزام السلطة بان تستخدم على الدوام مديريين وموظفين من ذوي الخبرة والمؤهلات المناسبة لتنفيذ المشروع .

البند ٤ - ٢ : يتعهد المقترض بالزام السلطة :

١ - بان تقوم بادارة وصيانة وحداتها وتجهيزاتها وممتلكاتها وان تقوم من وقت لآخر باجراء كافة التجديدات والاصلاحات الضرورية لها كل ذلك طبقا للاسس الهندسية الملائمة .

٢ - بان تتخذ جميع الخطوات اللازمة للمحافظة على جميع الحقوق والصلاحيات والامتيازات والرخس الضرورية او المفيدة في مجرى قيامها باعمالها وتجديدها .

٣ - بان تقوم على الدوام بادارة قسوتونها وبالحفاظ على مركزها المالي وفقا للاسس السليمة المارعية في ادارة الاعمال والمرافق العامة .

البند ٤ - ٣ : يتعهد المقترض بالزام السلطة بادارة المشروع ، وبان تقوم بصفة منتظمة باجراء اصلاحات الدورية وتنفيذ برامج الصيانة للانشاءات والمعدات في المشروع بعد اكتمال تنفيذه ، كما يتعهد بتوفير اعتبارات الميزانية الكافية لتنفيذ تلك البرامج .

البند ٤ - ٤ : يتعهد المقترض باتخاذ كافة الاجراءات التي في ذلك الزام السلطة بان تراجع معرفة مياه الري من وقت لآخر ، كما كان ذلك ضروريا لضمان تغطية تكاليف المشروع خلال عمره الاقتصادي والتكاليف السنوية للتشغيل والصيانة .

البند ٤ - ٥ : يتعهد المقترض بالزام السلطة بان تؤمن وتضمن في التامين مع مؤمنين مسئولين ، او توفر وسائل اخرى للتأمين يقيها الصندوق ضد المخاطر وبالمبالغ التي تتطلبها اصول السليمة المرمية في ادارة الاعمال .

هذا من المرفق

البند ٤ - يتعهد المقرض بالزام السلطة بالسجلات وافية توضح عملياتها ومركزها المالي ونقاسا للامس الحسابية السلية .

البند ٥ - يتعهد المقرض بالزام السلطة :

أ . بإجراء مراجعة حساباتها وتقاريرها المالية ( الميزانية وبيانات الدخل والمصاريف والبيانات المرتبطة بها ) لكل سنة بالية متوفرا للمبادئ الحسابية السلية ، وبواسطة محاسبين مستقلين عن السلطة مقبولين لدى الصندوق .

ب . بوزارة الصندوق ، فور الاعداد ، وخلال فترة لا تتجاوز باية حال ستة اشهر بعد انتهاء كل سنة مالية بالاتي :

١ - صور مصدق عليها من التقارير المالية لتلك السنة بعد مراجعتها .

٢ - تقرير من المحاسبين المشار اليهم عن المراجعة ويتعين ان يكون التقرير من التفصيل والشمول على النحو الذي يطلبه الصندوق .

البند ٤ - ٨ : ( ١ ) يؤكد المقرض والصندوق اتفاقهما على الا يتبع اي قرض خارجي اخر باولوية على قرض الصندوق عن طريق انشاء ضمان عيني على الاصول الحكومية ، وتحقيقا لذلك يلتزم المقرض ويتعهد بأنه في حالة انشاء ضمان عيني على الاصول الحكومية لضمان سداد اي قرض خارجي يصبح ذلك الضمان العيني تلقائيا وبفلس المقدار وبذات درجة الاولوية ضمانا لسداد اصل قرض الصندوق مع تكلفته والتكاليف الاخرى ويقوم المقرض عند انشاء ذلك الضمان العيني بوضع نص صريح بهذا المعنى .

(ب) لا يسري التعهد المنصوص عليه في الفقرة ١ - على :

١ - احوال انشاء ضمانات عينية على الاموال وقت شرائها ككالة سداد ثمن الشراء محاسب .

٢ - احوال ترتيب ضمانات عينية على السلع التجارية لضمان سداد ديون لا يزيد اجل استحقاقها من سقواحدة من التاريخ الاصلي لمعدها بغرض سدادها من حصيله بيع تلك السلع التجارية .

٣ - احوال انشاء الضمانات العينية في الجري المعتاد للمعاملات المصرفية لضمان سداد ديون لا يزيد اجل استحقاقها من سنة واحدة من تاريخ الدين .

( ج ) يقصد باصطلاح الاموال الحكومية الوارد في هذا البند اصول المقرض او اي من اقسامه السياسية والإدارية واصول اية هيئة يملكها او يسيطر عليها المقرض او اي من اقسامه المشار اليها واي هيئة تعمل لحساب او لصالح المقرض او اقسامه المشار اليها ويدخل في تلك الاصول الذهب والنقد الاجنبي الذي تحوزه اي مؤسسة تؤدي للمقرض وظائف البنك المركزي او وظائف صندوق تثبيت اسعار الصرف او وظائف مماثلة .

البند ٤ - ٩ : يلتزم المقرض بعمل لوحة تذكارية ذات ابعاد مناسبة من الاسمنت او من اي معدن مناسب توضع في مكان بارز في احد منشآت المشروع وتوضع مساهمة الصندوق في تمويل المشروع .

البند ٤ - ١٠ : فور اكتمال المشروع ، وعلى اية حال في موعد لا يتجاوز ستة اشهر بعد تاريخ انتهاء حق المقرض في السحب من حساب القرض - او اي تاريخ اخر يوافق عليه الصندوق لهذا الغرض - تتعهد السلطة بان تعد وترسل للصندوق تقرير اكتمال المشروع بالشكل والتفصيل المناسب الذي يطلبه الصندوق ، ويجب ان يتناول التقرير تنفيذ المشروع والتشغيل الابتدائي وتكلفتة المشروع والفوائد الناتجة او التي ينتج عنها . ويقام المقرض بالقرابة بموجب اتفاقية القرض وتحقيق اغراض القرض .

### المادة الخامسة الجزاءات المخولة للصندوق

البند ٥ - ١ : لاغراض البند ٦ - ٢ من الشروط العامة ، تضاف الوقائع التالية طبقا للفقرة (د) منه :  
(أ) اولاً : مع مراعاة الحكم المنصوص عليه في القسم - ثانياً - من هذه الفقرة :

١ - اذا اوقف حق المقرض او السلطة في سحب حصيله اي قرض منح للمقرض او السلطة لتمويل المشروع او الغي او انهي كلياً او جزئياً طبقاً لاحكام الاتفاقية التي منح القرض بمقتضاها .

٢ - اذا اصبح ذلك القرض مستحق السداد قبل اجل استحقاقه المتفق عليه .

ثانياً : لا تسري الاحكام المنصوص عليها في القسم (اولاً) من هذه الفقرة اذا اقام المقرض او السلطة الدليل - على نحو يقبله الصندوق - على ان هذا الايقاف أو الانهاء أو اسقاط الاجل لا يعود الى اخلال من المقرض في تنفيذ التزاماته طبقاً لاحكام اي من اتفاقيات الاقتراض المشترك وأن اموالا كافية لتنفيذ المشروع تتوفر للمقرض او السلطة من مصادر اخرى طبقاً لاحكام لا تتعارض مع التزامات المقرض طبقاً لاحكام هذه الاتفاقية .

(ب) اذا عدل القانون الصادر بانشاء السلطة والمؤرخ في ١٩٧٧م على نحو يقبل ان يترتب عليه اثر مخالف على قدرة السلطة على تنفيذ المشروع أو تشغيل الانشاءات الواقعة عليه .

البند ٥ - ٢ : لاغراض البند ٧ - ١ من الشروط العامة ، تضاف الوقائع التالية طبقا للفقرة (د) منه :  
اذا حدثت اية واقعة من الوقائع المنصوص عليها في الفقرة (أ) (اولاً) أو الفقرة (ب) من البند ٥ - ١ من هذه الاتفاقية .

### المادة السادسة تاريخ النفاذ - انتهاء الاتفاقية

البند ٦ - ١ : يحدد تاريخ ٢٣ يوليو ١٩٨٣م ، لاغراض البند ١٢ - ٤ من الشروط العامة .

### المادة السابعة ممثل المقرض - المناوئين

البند ٧ - ١ : يعين رئيس المجلس القومي للتخطيط كممثل للمقرض لاغراض البند ١١ - ٣ من الشروط العامة .

البند ٧ - ٢ : حددت المناوئين التالية لاغراض البند ١١ - ١ من الشروط العامة :

بالتنسبة للصندوق :

الصندوق السعودي للتنمية  
الرياض

ص.ب : ١٨٨٧  
المملكة العربية السعودية

العنوان البرقي :  
الصندوق السعودي للتنمية

الرياض  
المملكة العربية السعودية

تلكس : 201145 Sundog SJ

كل من الأعمال



بالنسبة للمقترض :  
المجلس القومي للتخطيط  
عمان  
ص.ب : ٥٥٥  
المملكة الاردنية الهاشمية

العنوان البرقي :  
المجلس القومي للتخطيط  
عمان  
المملكة الاردنية الهاشمية  
تلكس : 21319 NPC JO

وتصديقا على ما تقدم وقع الطرفان هذه الاتفاقية في مدينة عمان بالمملكة الاردنية الهاشمية في التاريخ المذكور بصدر الاتفاقية ، بواسطة المظنين الموقضين قانونا من جانب الطرفين من نسختين باللغة العربية تعتبر كل منهما اصلا وسلمت نسخة الى كل من الطرفين

عن الصندوق السعودي للتنمية  
محمد عبد الله الصقي  
نائب الرئيس والمعضو المنتدب

عن المملكة الاردنية الهاشمية  
خضا عودة  
رئيس المجلس القومي للتخطيط  
والجبل الموقض

### الجدول رقم -١- سحب حصيللة القرض

١ - توضح القائمة المصلة ادناه فئة البضائع المولدة من حصيللة القرض ، والاعتبارات المخصصة لها من حصيللة القرض ونسبة النفقات التي تبذل في الفئة :

الفئة	الاعتبارات المخصصة من القرض معبرا عنه بالريالات السعودية	النسبة المئوية للنفقات التي تبذل
١ - الاعمال المدنية والميكانيكية ( القسم ١ من المشروع )	١٢٠.٦٧٢.٠٠	٢٨٪ من النفقات الاجمالية
٢ - احتياطي المجموع	٩٢٢.٨٠٠ ١٣.٠٠٠.٠٠٠	

ب - دون اعتداد بنصوص الفقرة (ا) اعلاه ، لا يجوز السحب من حصيللة القرض من اجل :  
١ - تمويل دفعات تمت لتغطية نفقات سابقة على تاريخ اول اكتوبر ١٩٨٢ م .  
٢ - تمويل الضرائب التي يفرضها المقترض او الضرائب السارية في اقليمه على البضائع او الخدمات او على استيرادها او صناعتها او توزيعها .  
ج - بالرغم من تخصيص مبلغ من القرض وتحديد نسبة مئوية للمدفوعات في القائمة الموضحة في الفقرة (ا) ، اعلاه اذا كان المبلغ المخصص للفئة المولة لا يكفي - في تقدير الصندوق - لتحويل النسبة المتفق عليها لتسليم النفقات في تلك الفئة ، فانه يجوز للصندوق باخطار يرسله الى المقترض :  
اولا : ان يعيد - لتلك الفئة - تخصيص مبالغ من حصيللة القرض تكون مدرجة في بند الاحتياطي وذلك بالتقدير الذي يسهل في الفئة المعنية .  
ثانيا : ان يخفض - اذا لم تكن اعادة التخصيص كافية لسد العجز بالكامل - النسبة المئوية المطبقة حينئذ على المدفوعات بحيث يستمر السحب تحت الفئة المعنية الى ان تكون كل النفقات المتعلقة بها قد استوفيت .

### الجدول رقم -٢- وصف المشروع

يهدف المشروع لري مساحة ٥١ هكتار من اراضي فينا وخزيرة وذلك عن طريق تحويل مياه اودية فينا وخزيرة بانشاء سدود تحويلية على هذه الودية ومدشبات انابيب مضغوطة وذلك لري هذه المساحات بطريقة الري بالتنقيط . ويتكون المشروع من الاتسام التالية :

القسم ( ١ ) : الاعمال المدنية والميكانيكية :

- ١ - انشاء سد تحويلي خرساني على وادي فينا .
- ٢ - انشاء سد تحويلي من الجايونات على وادي خزيرة .
- ٣ - انشاء احواض ترسيب خرسانية لكل من وادي فينا وخزيرة .
- ٤ - انشاء برك تخزين لكل من وادي فينا وخزيرة .
- ٥ - انشاء خطوط الانابيب الرئيسية بطول ٤٠٠ متر وقطر ٤٠٠ مم من الحديد ، وطول ١٦٠٠ متر وقطر ٢٥٠ مم من الاسبستوس بغور فينا .

هذا من الاموال

٦ - إنشاء خطوط الانابيب الرئيسية قطر ٤٥٠ مم وبطول ٣٠٠٠ متر من الفولاذ والحديد والاسبستوس لغور خنزيرة .

٧ - إنشاء شبكة المواسير الثقوية والفرعية لري مساحة ٥١٠ هكتار .

٨ - إنشاء مصافي رئيسية .

٩ - إنشاء شبكات الطرق الزراعية والمؤدية الى السدود التحويلية .

١٠ - إنشاء شبكة من المصارف .

١١ - اعمال الحماية من الفيضانات لادوية فيفا وخنزيرة وامرق .

١٢ - تشييد مكاتب لادارة وتشغيل المشروع .

القسم (ب) : بناء ورشة لصيانة المعدات والآلات والسيارات بالمشروع ( حصة مشروع فيفا وخنزيرة فقط )

القسم (ج) : الخدمات الهندسية والاشراف ( حصة مشروع فيفا وخنزيرة فقط ) .  
تقدر التكاليف الاجمالية للمشروع بحوالي ٢٨٩ مليون دينار اردني اي ما يعادل حوالي ٢٨٥ مليون ريال سعودي .

ويتوقع ان يكتمل المشروع في مايو ١٩٨٥ م .

هكذا من الأشغال

### الجدول رقم ٣ -

#### جدول السداد

رقم القسط	تاريخ الاستحقاق	مبلغ القسط بالريال
١	١ مارس ١٩٨٨	٤٣٣ ٣٠٠
٢	١ سبتمبر ١٩٨٨	٤٣٣ ٣٠٠
٣	١ مارس ١٩٨٩	٤٣٣ ٣٠٠
٤	١ سبتمبر ١٩٨٩	٤٣٣ ٣٠٠
٥	١ مارس ١٩٩٠	٤٣٣ ٣٠٠
٦	١ سبتمبر ١٩٩٠	٤٣٣ ٣٠٠
٧	١ مارس ١٩٩١	٤٣٣ ٣٠٠
٨	١ سبتمبر ١٩٩١	٤٣٣ ٣٠٠
٩	١ مارس ١٩٩٢	٤٣٣ ٣٠٠
١٠	١ سبتمبر ١٩٩٢	٤٣٣ ٣٠٠
١١	١ مارس ١٩٩٣	٤٣٣ ٣٠٠
١٢	١ سبتمبر ١٩٩٣	٤٣٣ ٣٠٠
١٣	١ مارس ١٩٩٤	٤٣٣ ٣٠٠
١٤	١ سبتمبر ١٩٩٤	٤٣٣ ٣٠٠
١٥	١ مارس ١٩٩٥	٤٣٣ ٣٠٠
١٦	١ سبتمبر ١٩٩٥	٤٣٣ ٣٠٠
١٧	١ مارس ١٩٩٦	٤٣٣ ٣٠٠
١٨	١ سبتمبر ١٩٩٦	٤٣٣ ٣٠٠
١٩	١ مارس ١٩٩٧	٤٣٣ ٣٠٠
٢٠	١ سبتمبر ١٩٩٧	٤٣٣ ٣٠٠
٢١	١ مارس ١٩٩٨	٤٣٣ ٣٠٠
٢٢	١ سبتمبر ١٩٩٨	٤٣٣ ٣٠٠
٢٣	١ مارس ١٩٩٩	٤٣٣ ٣٠٠
٢٤	١ سبتمبر ١٩٩٩	٤٣٣ ٣٠٠
٢٥	١ مارس ٢٠٠٠	٤٣٣ ٣٠٠
٢٦	١ سبتمبر ٢٠٠٠	٤٣٣ ٣٠٠
٢٧	١ مارس ٢٠٠١	٤٣٣ ٣٠٠
٢٨	١ سبتمبر ٢٠٠١	٤٣٣ ٣٠٠
٢٩	١ مارس ٢٠٠٢	٤٣٣ ٣٠٠
٣٠	١ سبتمبر ٢٠٠٢	٤٣٤ ٣٠٠
المجموع		١٣ ٠٠٠ ٠٠٠

## نحسب الله الملك المملكة العربية السعودية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٣/٦/١٩

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور على القانون المؤقت الآتي ، ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت واصفاته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده

قانون مؤقت رقم ( ١٨ ) لسنة ١٩٨٣

### قانون تصديق اتفاقية مشروع محطة كهرباء العقبة الحرارية

بين

المملكة الاردنية الهاشمية و الصندوق السعودي للتنمية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع محطة كهرباء العقبة الحرارية بين المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق السعودي للتنمية لسنة ١٩٨٣) ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .  
المادة ٢ - تعتبر الاتفاقية الملحق بهذا القانون والمقدمة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق السعودي للتنمية صحيحة ونافذة بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منها .  
المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٨٣/٦/١٥

### الحسين بن طلال

وزير الثقافة والشباب وزير السياحة والآثار وزير الاعلام بالوكالة معن ابو نوار	وزير المالية سالم مساعده	رئيس الوزراء ووزير الدفاع مضر بدران
وزير شؤون الارض المحتلة حسن ابراهيم	وزير الاتصالات الدكتور محمد عضوب الزين	وزير الزراعة مروان دودين
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير النقل المهندس علي السحيبات	وزير التكوين ابراهيم ايوب	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية كامل الشريف
وزيرة التنمية الاجتماعية انعام المني	وزير الصحة الدكتور زهير ملهس	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكمت السكاك
وزير الداخلية وزير العمل بالوكالة احمد عبيدات	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة حسن المومني	وزير الصناعة والتجارة وليد مصفور
	وزير الاشغال العامة عوني المصري	

### بسم الله الرحمن الرحيم اتفاقية قرض

- اتفاقية بتاريخ ١٣ رجب ١٤٠٣ هـ الموافق ٢٦ ابريل ١٩٨٣ م بين
- ١ - الصندوق السعودي للتنمية ، ومقره مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية ، ( ويشار اليه فيما يلي بالصندوق ) ، ويمثله في توقيع هذه الاتفاقية معالي الاستاذ / محمد عبدالله الصنبر نائب الرئيس والمضو المنتدب . و
- ٢ - المملكة الاردنية الهاشمية ، ( ويشار اليها فيما يلي بالمقترض ) ، ويمثلها في توقيع هذه الاتفاقية سعادة الدكتور حنا عودة رئيس المجلس القومي للتخطيط .

#### تمهيد

- ١ - من حيث ان المقترض قد طلب من الصندوق ان يمنحه قرضا للمساهمة في تمويل مشروع محطة كهرباء العقبة الحرارية الوارد وصفه بالجدول رقم (٢) بهذه الاتفاقية ( ويشار اليه فيما يلي بالمشروع ) .
- ب - ومن حيث انه ستقوم بتنفيذ المشروع سلطة الكهرباء الاردنية بمساعدة المقترض ، وكجزء من تلك المساعدة سيوفر المقترض حصيلة القرض الى السلطة على النحو المتخصص عليه في هذه الاتفاقية .
- ج - ومن حيث ان المقترض قد عقد مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، ( ويشار اليه فيما يلي بالصندوق العربي ) اتفاقية قرض بتاريخ ١٩٨٢/٧/٥ م ببلغ مقداره خمسة ملايين ( ٥.٠٠٠.٠٠٠ ) دينار كويتي للمساهمة في تمويل جزء من تكلفة المشروع وذلك طبقا للاحكام والشروط التي نص عليها في اتفاقية القرض بين الصندوق العربي والمقترض ، ( ويشار اليها فيما يلي باتفاقية قرض الصندوق العربي ) .
- د - ومن حيث ان المقترض قد عقد مع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ( ويشار اليه فيما يلي بالصندوق الكويتي ) اتفاقية قرض بتاريخ ١٩٨٢/١١/٨ م ببلغ مقداره عشرة ملايين ( ١٠.٠٠٠.٠٠٠ ) دينار كويتي للمساهمة في تمويل جزء من تكلفة المشروع وذلك طبقا للاحكام والشروط التي نص عليها في اتفاقية القرض بين الصندوق الكويتي والمقترض ( ويشار اليها فيما يلي باتفاقية قرض الصندوق الكويتي ) .
- هـ - ومن حيث ان المقترض قد عقد مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير ( ويشار اليه فيما يلي بالبنك الدولي ) اتفاقية قرض بتاريخ ١٩٨٢/٨/٦ م حصل بموجبها على قرض ببلغ مقداره خمسة وثلاثين مليون ( ٣٥.٠٠٠.٠٠٠ ) دولار أمريكي للمساهمة في تمويل جزء من تكلفة المشروع ، وذلك طبقا للاحكام والشروط التي نص عليها في اتفاقية القرض بين المقترض والبنك الدولي ( ويشار اليها فيما يلي باتفاقية قرض البنك الدولي ) .
- و - ومن حيث ان المقترض قد عقد مع صندوق الاوبك للتنمية الدولية ( ويشار اليه فيما يلي بصندوق الاوبك ) اتفاقية قرض بتاريخ ١٩٨٣/١/١٩ م حصل بموجبها على قرض ببلغ مقداره عشرة ملايين ( ١٠.٠٠٠.٠٠٠ ) دولار أمريكي لتمويل جزء من تكلفة المشروع وذلك طبقا للاحكام والشروط التي نص عليها في اتفاقية القرض بين صندوق الاوبك والمقترض ( ويشار اليها فيما يلي باتفاقية قرض صندوق الاوبك ) .
- ز - ومن حيث ان المقترض يعتزم ان يعقد مع الصندوق العراقي للتنمية الاقتصادية ( ويشار اليه فيما يلي بالصندوق العراقي ) قرضا ببلغ مقداره عشرة ملايين ( ١٠.٠٠٠.٠٠٠ ) دولار أمريكي لتمويل جزء من تكلفة المشروع وذلك طبقا للاحكام والشروط التي ستوقعها في اتفاقية قرض سيتم ابرامها بين الصندوق العراقي والمقترض .
- ح - ومن حيث ان المقترض يعتزم ان يعقد مع بنك الامارات ( ويشار اليه فيما يلي بالبنك الاماراتي ) قرضا ببلغ مقداره تسعة ملايين وخمسمائة ألف ( ٩.٥٠٠.٠٠٠ ) مارك ألماني لتمويل جزء من تكاليف المشروع وذلك طبقا للاحكام والشروط التي ستوقعها في اتفاقية قرض سيتم ابرامها بين البنك الاماراتي والمقترض .



ط . وحيث ان المقترض سيقوم بإبرام اتفاقيات قروض مع جهات أخرى و/أو عقود تسهيلات ومورد من مصادر تكون مقبولة لدى الصندوق قيمتها تعادل حوالي ثلاثة وتسعون مليون ٩٣.٠٠٠.٠٠٠ دولار أمريكي . ومن حيث ان هدف الصندوق هو مساعدة الدول النامية في تطوير اقتصادياتها وبمدها بالقروض اللازمة لتنفيذ مشروعاتها وبرامجها الإنشائية .

ومن حيث انه ثبت للصندوق أهمية وفائدة المشروع المذكورة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعب الأردن الشقيق .

ومن حيث ان مجلس إدارة الصندوق ، وبالنظر الى ما تقدم قد وافق بقراره رقم ٢٣٦/٢٤/٣ بتاريخ ٢٦-١٢-١٩٧٦ م ، على منح المقترض قرضاً طبقاً للأحكام والشروط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية . فانه بناء على ما تقدم يوافق طرفا هذه الاتفاقية على ما يلي :

#### ( المادة الأولى )

##### الشروط العامة - تعاريف

البند ١ -١ : يقبل طرفا هذه الاتفاقية كافة نصوص الشروط العامة لاتفاقيات قروض الصندوق الصادرة بقرار مجلس إدارة الصندوق رقم ١٤/١١ بتاريخ ٢٩ رجب سنة ١٣٩٦ هـ الموافق ٢٦ يوليو سنة ١٩٧٦ م بنفس القوة والاثار كالكالات قد ادرجت كلها في هذه الاتفاقية ، ( و يشير الى تلك الشروط العامة لاتفاقيات قروض الصندوق فيما يلي بالشروط العامة ) .

البند ١ -٢ : يكون للمصطلحات الواردة تعاريفها في الشروط العامة وفي التمهيد الوارد بصدر هذه الاتفاقية - حيثما وردت في هذه الاتفاقية ، ومالم يقض سياق النص بغير ذلك - المعاني المحددة لكل منها فيهما ويكون للمصطلحات الإضافية التالية المعنى المبين قرين كل منها :

( أ ) السلطة : تعني سلطة الكهرباء الأردنية التي أعيد تنظيمها بموجب قانون الكهرباء العام قانون رقم ٨ سنة ١٩٧٦ م ، أو أي خلف لها يوافق عليه الصندوق .

( ب ) اتفاقية القرض القيعي : تعني الاتفاقية التي سيقوم المقترض والسلطة بعقدتها طبقاً لنصوص البند ١ -٣ ( ب ) من هذه الاتفاقية كما تشمل ما قد يدخل عليها من تعديلات من وقت لآخر .

( ج ) الممولون المشاركون : يعني الصندوق الكويتي ، الصندوق العربي ، البنك الدولي ، الصندوق العراقي ، صندوق الأوبك والبنك الألماني .

( د ) اتفاقيات الاقراض المشترك : تعني كافة العقود والاتفاقات المبرمة بين المقترض أو السلطة وأي من الممولين المشاركين في شأن المشروع .

#### المادة الثانية

##### القرض

البند ٢ -١ : يوافق الصندوق على اقراض المقترض وفقاً للأحكام والشروط المنصوص عليها أو المشار إليها في هذه الاتفاقية قرضاً يبلغ مائة ومئتين مليون ( ١١٠.٠٠٠.٠٠٠ ) ريال سعودي .

البند ٢ -٢ : يحق للمقترض ان يسحب مبلغ القرض من حساب القرض طبقاً لنصوص الجدول رقم (١) بهذه الاتفاقية ووفقاً لما يرد على هذا الجدول من وقت لآخر من تعديلات بالاتفاق بين الصندوق والمقترض لتغطية المبالغ التي تم صرفها أو اذا وافق الصندوق على ذلك - المبالغ التي سيتم صرفها لتحويل التكلفة المعقولة للخدمات اللازمة للمشروع والتي تتول من حصيلة القرض .

البند ٢ -٣ : يتعهد المقترض بأن يستخدم حصيلة القرض لتحويل التكلفة المعقولة للخدمات اللازمة لتنفيذ المشروع بحسب . ويتم تحديد البضائع التي تتول من حصيلة القرض بالتفصيل ، والطرق والإجراءات التي تتبع للحصول عليها باتفاق بين الصندوق والمقترض يجوز تعديله باتفاق لاحق بينهما .

ويتعين على المقترض ان يحصل على موافقة الصندوق قبل توقيع العقود التي تتول من - حصيلة القرض أو قبل اجراء أي تعديل يدخل على أي منها في المستقبل .

البند ٢ -٤ : ينتهي حق المقترض في السحب من القرض في ٣٠ / ٦ / ١٩٨٧ م أو في أي تاريخ لاحق يتفق عليه بين الصندوق والمقترض .

البند ٢ -٥ : يدفع المقترض تكلفة القرض بسعر ثلاثة في المائة ( ٣ ٪ ) سنوياً عن المبالغ المسحوبة من اصل القرض وغير المسددة .

البند ٢ -٦ : تدفع تكلفة القرض والتكاليف الأخرى كل ستة اشهر في اول ابريل واول اكتوبر من كل سنة .

البند ٢ -٧ : مدة القرض عشرون سنة منها مقرر تسديد قدرها خمس سنوات ويسدد المقترض اصل القرض طبقاً لجدول السداد الموضح في الجدول رقم (٣) بهذه الاتفاقية .

#### المادة الثالثة

##### تنفيذ المشروع

البند ٣ -١ : ( أ ) يتعهد المقترض بأن يقوم بتنفيذ المشروع بواسطة السلطة بالعناية والكفاءة اللزمتين وطبقاً للأسس الهندسية والمالية السليمة الممنعة والاسس المستقرة في مجال المرافق العامة كما يلتزم بأن يوفر أو يلزم السلطة بأن توفر كافة الاموال والامكانيات والخدمات والموارد الأخرى اللازمة لتنفيذ المشروع وذلك فور الحاجة إليها .

( ب ) يلتزم المقترض بأن يقوم باعادة اقراض حصيلة القرض الى السلطة بمقتضى اتفاقية قرض تعمي يعقدها المقترض والسلطة طبقاً للأحكام والشروط التي يقرها الصندوق ويتعين ان تنص اتفاقية القرض القيعي على الزام السلطة بتنفيذ جميع الالتزامات والشروط التي يتعهد المقترض بموجب نصوص هذه الاتفاقية بالزام السلطة بالالتزام بها والعمل بموجبها .

( ج ) يلتزم المقترض بأن يمارس كالتحقيقه في ظل اتفاقية القرض القيعي على النحو الذي يكفل مصالح المقترض والصندوق وتحقيق الأغراض المتوخاة من القرض . وما لم يوافق الصندوق على غير ذلك ، فانه لا يجوز للمقترض ان يحيل أو يعدل أو يلغي أو يتنازل عن اتفاقية القرض القيعي أو عن أي نص من نصوصها .

( د ) دون تحديد لمعوم الفترة ( أ ) من هذا البند ، يتعهد المقترض بأن يوفر - بالإضافة الى حصيلة القرض وحصيلة القروض المقدمة من الممولين المشاركين - جميع الاموال الأخرى اللازمة لتنفيذ المشروع وذلك فور الحاجة إليها ، ( وتدخل في ذلك أية اموال تكون لازمة لمواجهة أي ارتفاع في تكلفة المشروع يتجاوز التكلفة التقديرية للمشروع وقت توقيع هذه الاتفاقية ) ويتعين ان يتم توفير تلك الاموال كافة طبقاً لأحكام وشروط يقبلها الصندوق .

البند ٣ -٢ : يتعهد المقترض بأن يلزم السلطة بأن تستخدم استشاريين هندسيين من ذوي الكفاءة تكون مؤهلاتهم وخبراتهم وأحكامهم وشروط استخدامهم مقبولة لدى الصندوق ، وذلك لمساعدتها في اعمال التصميم والإشراف على تنفيذ المشروع .

البند ٣ -٣ : يتعهد المقترض بأن يلزم السلطة بأن تستخدم لتنفيذ المشروع مقاولين مقبولين لدى الصندوق طبقاً لأحكام وشروط يوافق عليها الصندوق .

البند ٣ -٤ : يتعهد المقترض بأن يلزم السلطة بأن توفر الموارد الكافية للتأمين ، على البضائع المستوردة التي تتول من حصيلة القرض ضد المخاطر الملائمة لشرائها ونقلها وتسليمها في مكان استعمالها أو تركيبها . ويشترط ان يكون التأمين واجب الدفع في حالة وقوع ما يوجب استحقاقه بعملة يمكن للسلطة استخدامها بدون قيود لاستبدال البضائع أو اصلاحها .

هذا من المأمور



البند ٣ - ٥ : يتعهد المقترض بأن تستخدم البضائع والخدمات الممولة من حصيلته القرض في تنفيذ المشروع بحسب .

البند ٣ - ٦ : يتعهد المقترض بأن يلزم السلطة بأن تقدم إلى الصندوق كافة المخططات والمواصفات والدراسات والمقود الخاصة بالمشروع والجداول الزمنية الخاصة بتنفيذ المشروع وتوفير البضائع والخدمات اللازمة لذلك ، وذلك بمجرد إعدادها ، كما يلتزم بأن يوافي الصندوق أولاً بأول بأي تعديل أو إضافة تدخل عليها في المستقبل ، كل ذلك بالتفصيل الذي يطلبه الصندوق .

البند ٣ - ٧ : ( ١ ) يتعهد المقترض بأن يلزم السلطة :

١ - بأن تقوم بإسكان سجلات وافية يمكن بواسطتها متابعة تقدم المشروع ، بما في ذلك تكاليفه ، والتعرف على البضائع والخدمات الممولة من حصيلته القرض وبما استخدمها في تنفيذ المشروع ، و

٢ - بأن تمكن مندوبي الصندوق المعتمدين من زيارة المنشآت ومواقع البناء الداخلة في المشروع ومعاينة البضائع الممولة من حصيلته القرض وجميع السجلات والوثائق ذات الصلة بالمشروع ، و

٣ - بأن تقدم إلى الصندوق جميع ما يطلبه من المعلومات المتعلقة بالمشروع وبما يتعلق بحصيلته القرض وبالبضائع والخدمات الممولة من حصيلته القرض .

( ب ) يتعهد المقترض بأن يلزم السلطة بأن تمكن ممثلي الصندوق من معاينة جميع وحداتها ومنشأتها ومواقع أعمالها وكافة أبنائها ومبانيها وممتلكاتها وتجهيزاتها ومن الأصلاح على جميع السجلات والوثائق ذات الصلة بما تقدم .

البند ٣ - ٨ : يتعهد المقترض باتخاذ أو بالزام السلطة باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لاكتساب الأراضي ، والحقوق المعنية المتعلقة بالأراضي اللازمة لتنفيذ المشروع .

البند ٣ - ٩ : يتعهد المقترض باتخاذ كافة الخطوات الضرورية لتجاوز خط أنابيب الوقود من مصفاة الزرقاء إلى محطة كهرباء العقبة في تاريخ اقضاء ١٩٨٦/٦/٢٠ م .

البند ٣ - ١٠ : يتعهد المقترض بأن يلزم السلطة بأن تقوم في موعد اقضاء ١٩٨٣/١٢/٣١ م بإبرام اتفاقية مع الجهة التي تتولى إدارة وتشغيل ميناء العقبة الصناعي في جنوب العقبة حول استخدام المعدات والتجهيزات المتوفرة لديها لتفريغ الوقود اللازم لمحطة كهرباء العقبة من الناقلات البحرية عند الحاجة وذلك لضمان استمرارية عمل المحطة .

#### المادة الرابعة اتفاقيات خاصة

البند ٤ - ١ : يتعهد المقترض بالزام السلطة بأن تستخدم على الدوام مديري وموظفين من ذوي الخبرة والمؤهلات المناسبة لتنفيذ المشروع .

البند ٤ - ٢ : يلتزم المقترض بالزام السلطة بمراجعة استعمار بنج الطاقة الكهربائية والرسوم الأخرى التي تتقاضاها من حين لآخر وتعديلها بحيث توفر للسلطة عائدا سنويا مقبولا على صفاتي موجوداتها الثابتة المستقلة .

البند ٤ - ٣ : يتعهد المقترض أن يبرم اتفاقيات قروض مع الممولين المشاركين تعادل قيمتها سبعة وتسعون مليون وخمسمائة ألف ( ٩٧.٥٠٠.٠٠٠ ) دولار أمريكي وكذلك الحصول على ما يعادل حوالي اثنين وعشرين مليون ( ٢٢.٠٠٠.٠٠٠ ) دولار أمريكي كتمهيلات وموردين و/ أو قروض من مصادر أخرى تكون مقبولة لدى الصندوق حتى ١٩٨٣/٦/٢٠ م أو أي تاريخ لاحق يتفق عليه بين الصندوق والمقرض ، وأن يقوم بتوفير التمويل اللازم لا يقل عن عنصر العملات الأجنبية من تكاليف المشروع .

البند ٤ - ٤ : يتعهد المقترض بتوفير التمويل اللازم لمعصر العملة المحلية من تكاليف المشروع واية زيادة قد تطرأ على التكاليف سواء بالعملة المحلية أو العملات الأجنبية .

البند ٤ - ٥ : يتعهد المقترض بالزام السلطة :

١ - بأن تقوم بإدارة وصيانة وحداتها وتجهيزاتها وممتلكاتها وبأن تقوم من وقت لآخر بإجراء كافة التجديدات والإصلاحات الضرورية لها ، كل ذلك طبقا للأسس الهندسية الملائمة

٢ - بأن تتخذ جميع الخطوات اللازمة للحفاظ على جميع الحقوق والصلاحيات والامتيازات والرخص الضرورية أو المفيدة في مجرى قيامها بأعمالها وتجديدها .

٣ - بأن تقوم على الدوام بإصدار قسوتونها وبالحفاظ على مركزها المالي وفقا للأسس السليمة المرعية في إدارة الأعمال والمرافق العامة .

البند ٤ - ٦ : يتعهد المقترض بالزام السلطة بأن تؤمن وتستر في التأمين مع مؤمنين مسئولين ، أو توفر وسائل أخرى للتأمين يقبلها الصندوق ، ضد المخاطر وبالمبالغ التي تتطلبها الأصول السليمة المرعية في إدارة الأعمال .

البند ٤ - ٧ : يتعهد المقترض بالزام السلطة بإسكان سجلات وافية توضح عملياتها ومركزها المالي ومقاسي للأسس المحاسبية السليمة .

البند ٤ - ٨ : يتعهد المقترض بالزام السلطة :

( ١ ) بإجراء مراجعة حساباتها وتقاريرها المالية ( الميزانية وبيانات الدخل والمصاريف والبيانات المرتبطة بها ) لكل سنة مالية وفقا للبادئ المحاسبية السليمة ، وبواسطة محاسبين مستقلين عن السلطة مقبولين لدى الصندوق .

( ب ) بموافاة الصندوق ، فور الإعداد وخلال فترة لا تتجاوز بأية حال ستة أشهر بعد انتهاء كل سنة مالية بالاتي .

١ - صور مصدق عليها من التقارير المالية لتلك السنة بعد مراجعتها ، و  
٢ - تقرير من المحاسبين المشار إليهم من المراجعة ، ويتعين أن يكون التقرير من التفصيل والشمول على النحو الذي يطلبه الصندوق .

البند ٤ - ٩ : ( ١ ) يؤكد المقترض والصندوق اتفاقهما على ألا يتمتع أي قرض خارجي آخر بأولوية على قرض الصندوق من طريق إنشاء ضمان عيني على الأصول الحكومية ، وتحقيقا لذلك يلتزم المقترض ويتعهد بأنه في حالة إنشاء ضمان عيني على الأصول الحكومية لضمان سداد أي قرض خارجي يصبح ذلك الضمان العيني تلقائيا وبفلس المقدار وبذات درجة الأولوية ضمانا لسداد أصل قرض الصندوق مع تكلفته والتكاليف الأخرى ويقوم المقترض عند إنشاء ذلك الضمان العيني بوضع نص صريح بهذا المعنى .

( ب ) لا يسري التفهيد المنصوص عليه في الفقرة ( ١ ) على :

١ - أحوال إنشاء ضمانات معينة على الأموال وقت شرائها ككالة سداد ثمن الشراء بحسب .

٢ - أحوال ترتيب ضمانات معينة على السلع التجارية لضمان سداد ديون لا يزيد أجل استحقاقها عن سنة واحدة من التاريخ الأصلي لعقدها بغرض سدادها من حصيلته بيع تلك السلع التجارية .

٣ - أحوال إنشاء الضمانات المعنية في المجرى المعتاد للمعاملات المصرفية لضمان سداد ديون لا يزيد أجل استحقاقها عن سنة واحدة من تاريخ الدين .

كل ما من الأعمال

(ج) يقصد بالمصطلح (الاموال الحكومية) الوارد في هذا البند اموال المقترض واي من اقسامه السياسية والادارية واموال اية هيئة يملكها او يسيطر عليها المقترض او اي من اقسامه المشار اليها واي هيئة تعمل لحساب او لصالح المقترض او اقسامه المشار اليها ويدخل في تلك الاموال الذهب والنقد الاجنبي الذي يجوز ان يؤسمة تؤدي للمقترض وظائف البنك المركزي او وظائف صندوق ميثت اسعار الذهب او وظائف مماثلة .

البند ٤ - ١٠ : يلتزم المقترض بعمل لوحة تذكارية ذات ابعاد مناسبة من الاسمنت او من اي معدن مناسب توضع في مكان بارز في احد منشآت المشروع توضح مساهمة الصندوق في تمويل المشروع .

البند ٤ - ١١ : فور اكتمال المشروع ، وعلى اية حال في موعد لا يتجاوز ستة اشهر بعد تاريخ انتهاء حق المقترض في السحب من حساب القرض - او اي تاريخ اخر يوافق عليه الصندوق لهذا الغرض - تعتمد السلطة بان تعد وترسل للصندوق تقرير اكتمال المشروع بالشكل والتفصيل المناسب الذي يطلبه الصندوق ، ويجب ان يتناول التقرير تنفيذ المشروع والتشغيل الابتدائي ونظامه المشروع والفوائد الناتجة او التسيستنج عنه وقيام المقترض بالتزاماته بموجب اتفاقية القرض وتحقيق اغراض القرض .

#### المادة الخامسة الجزاء المخولة للصندوق

البند ٥ - ١ : لاغراض البند ٦-٢ من الشروط العامة تضاف الوقائع التالية طبقا للفقرة (د) منه .

(١) اولا : مع مراعاة الحكم المنصوص عليه في القسم ثانيا : من هذه الفقرة :

١ - اذا اوقف حق المقترض او السلطة في سحب حصيله اي قرض منح للمقترض او السلطة لتمويل المشروع وانتهى كليا او جزئيا طبقا لاحكام الاتفاقية التي منح القرض بمقتضاها .

٢ - اذا اصبح اي قرض تحت اية اتفاقية من اتفاقيات الاقراض المشترك مستحق السداد قبل اجل استحقاقه المقرر عليه .

ثانيا : لا تسري الاحكام المنصوص عليها في القسم (اولا) من هذه الفقرة اذا اقام المقترض او السلطة الدليل - على تحويله الصندوق - على ان هذا الايقاف او الالغاء او الانهاء او اسقاط الاجل لا يعود الى اخلال من المقترض في تنفيذ التزاماته طبقا لاحكام اي من اتفاقيات الاقراض المشترك وان اموالا كافية لتنفيذ المشروع تتوفر للمقترض او السلطة من مصادر اخرى طبقا لاحكام هذه الاتفاقية .

(ب) اذا عدل القانون الصادر باتشاء السلطة والمؤرخ في ١٩٧٦م على نحو يغلب ان يرتب عليه التزمكس على قدرة السلطة على تنفيذ المشروع او تشغيل الانشاءات الواقعة فيه .

البند ٥ - ٢ : لاغراض البند ٤-١ من الشروط العامة تضاف الوقائع التالية طبقا للفقرة (د) منه :

اذا حدثت اية واقعة من الوقائع المنصوص عليها في الفقرة (أ) اولا او الفقرة (ب) - من البند ٥-١ من هذه الاتفاقية .

#### المادة السادسة

##### تاريخ النفاذ - انتهاء الاتفاقية

البند ٦ - ١ : تحدد الواقتان التاليان كشرطين اساسيين لنفاذ اتفاقية القرض طبقا للبند ١٢-١ (ب) من الشروط العامة .

(١) ان توقيع اتفاقية القرض التبعي التالية عن المقترض والسلطة - على الترتيب - تد صرح به - او صدق عليه ببلعنى كافة الاجراءات الحكومية وغير الحكومية اللازمة .

(ب) ان كلا من اتفاقيتي الصندوق العراقي والبنك الالماني قد تم التوقيع عليهما او ان اتفاقيات قروض او عقود تسهيلات موردين في حدود حوالي اثنين وعشرين مليون (٢٢٠.٠٠٠.٠٠٠) دولار امريكي قد تم التوقيع عليها .

البند ٦ - ٢ : يحدد الامر التالي كمسألة اضافية في تطبيق البند ١٢-٢ (ب) من الشروط العامة يتعين ادراجها في الرأي او الاراء القانونية التي يتعين تقديمها الى الصندوق .  
ان اتفاقية القرض التبعي قد تم التصريح بها او التصديق عليها ، كما تم التوقيع عليها من جانب المقترض والسلطة - على الترتيب - وانها ملزمة قانونا للمقترض والسلطة طبقا لاحكامها .

البند ٦ - ٣ : يحدد تاريخ ٢٣ يوليو ١٩٨٣م ، لاغراض البند ١٢-٢ (ب) من الشروط العامة .

#### المادة السابعة

##### ممثل المقترض - المناوون

البند ٧ - ١ : يعين رئيس المجلس القومي للتخطيط كممثل للمقترض لاغراض البند ١١ - ٣ من الشروط العامة .

البند ٧ - ٢ : حددت المناوون التالية لاغراض البند ١١-١ من الشروط العامة .

##### بالتنسبة للصندوق :

الصندوق السعودي للتنمية

الرياض

ص.ب ١٨٨٧

الملكة العربية السعودية

##### العنوان البرقي :

الصندوق السعودي للتنمية

الرياض

الملكة العربية السعودية

تلكس : 201145 Sundoq SJ

##### بالتنسبة للمقترض :

المجلس القومي للتخطيط

عمان

ص.ب ٥٥٥

الملكة الاردنية الهاشمية

##### العنوان البرقي :

المجلس القومي للتخطيط

عمان

الملكة الاردنية الهاشمية

تلكس : 21319 NPC JO

وتصديقا على ما تقدم وقع الطرفان هذه الاتفاقية في مدينة عمان بالملكة الاردنية الهاشمية في التاريخ المذكور بصدر الاتفاقية ، بواسطة المظنين المفوضين قانونا من جانب الطرفين من نسخين باللغة العربية تعتبر كل منهما اصلا وسلمت نسخة الى كل من الطرفين .

عن الصندوق السعودي للتنمية  
محمد عبد الله الصقي  
نائب الرئيس والمعضو المنتدب

عن المملكة الاردنية الهاشمية  
حناء عسودة  
رئيس المجلس القومي للتخطيط  
والممثل المفوض

هكذا من المأهول



الجدول رقم ١-  
سحب حصيللة القرض

١ - توضح القائمة المفصلة ادناه ثلث البضائع التي تبول من حصيللة القرض والاعتبارات الخمسة لها من حصيللة القرض ، ونسبة النفقات التي تبول من تلك الفئة :

الفئة	القرض مبيرا عنها بالريالات السعودية	نسبة النفقات التي تبول
١ - توريد وتشبيد الابراج الفولاذية على مسار خط النقل وشد الاسلاك والملحقات على الابراج (الفترة ١ من القسم «ب» من المشروع)	١٧٠٠٠ ر.٤١	٦٠٪ من النفقات الاجنبية .
٢ - توريد الاسلاك لخط النقل (الفترة ٢ من القسم «ب» من المشروع)	٣١٣٢٢ ر.٠٠	٦٠٪ من النفقات الاجنبية .
٣ - توريد العوازل والملحقات لخط النقل (الفترة ٣ من القسم «ب» من المشروع)	١٥٩٥٧ ر.٠٠	٦٠٪ من النفقات الاجنبية .
٤ - الخدمات الهندسية لخط النقل (الفترة ٤ من القسم «ب» من المشروع)	٤١٠٠ ر.٠٠	١٠٠٪ من النفقات الاجنبية .
٥ - احتياطي	٧٢٢٠٤ ر.٠٠	
المجموع	١١٠٠٠٠ ر.٠٠	

ب - يقصد باصطلاح ( النفقات الاجنبية ) لاغراض هذا الجدول النفقات بمعملة اية دولة غير دولة المقترض والنفقات الخاصة بالبضائع المنتجة والخدمات الواردة من اراضي اية دولة غير دولة المقترض .

ج - دون اعتداد بنصوص الفترة (١) لا يجوز السحب من حصيللة القرض من اجل :

١ - تمويل دفعات تبت لتغطية نفقات سابقة على تاريخ هذه الاتفاقية .

٢ - تمويل الضرائب التي يفرضها المقترض او الضرائب السارية في اقليمه على البضائع والخدمات او على استيرادها او تصديرها او توريدها .

د - بالرغم من تخصيص مبالغ من القرض وتحديد نسب مئوية للبدفومات في القائمة الموضحة في الفترة (١) اعلاه ، اذا كان المبلغ المخصص لاية فئة لا يكفي في تقدير الصندوق - لتبويل النسبة المتفق عليها لكل النفقات في تلك الفئة ، فانه يجوز للصندوق باخطار يرسله الى المقترض :

اولا : ان يعيد - لتلك الفئة - تخصيص مبالغ من حصيللة القرض تكون مخرجة في بند الاحتياطي او ان يخصص لها جزءا من المبالغ المخصصة لفئة اخرى اذا لم تكن هناك حاجة - في نظر الصندوق - لذلك الجزء لتغطية نفقات اخرى ، كل ذلك بالقدر الذي يسد العجز في الفئة المعنية ، و

ثانيا : ان يخفف - اذا لم تكن إعادة التخصيص كافية لسد العجز الكلي - النسبة المئوية المخصصة لاية فئة من المبالغ بحيث يستمر السحب تحت الفئة المعنية الى ان تكون كل النفقات المتعلقة بها قد استوفيت .

الجدول رقم ٢-  
وصف المشروع

يهدف المشروع الذي يشكل جزءا من برنامج سلطة كهرباء الاردن لتزمية قطاع الطاقة خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٨٦م الى مقابلة الزيادة في الحمولات المتوقعة مستقبلا والاسراع في كهربة المناطق داخل الاردن وذلك بتشبيد محطة بخارية لتوليد الطاقة الكهربائية في مدينة العقبة وتشبيد خط هوائي لنقل الطاقة الكهربائية من المحطة الى عمان . ويتكون المشروع من الاعضاء التالية :

القسم (١) : محطة التوليد :

تشبيد محطة كاملة لتوليد الطاقة الكهربائية في منطقة العقبة وتجهيزها في المرحلة الاولى بوحدة توليد بخارية قدرتها كل منها حوالي ١٣٠ ميغاوات تشمل :

( ١ ) الاعمال المدنية

( ٢ ) توريد وتشبيد مرجلين لتوليد البخار وجميع المعدات الميكانيكية والكهربائية والاجهزة المساعدة التابعة لها .

( ٣ ) توريد وتشبيد وحدتي توليد الكهرباء وجميع المعدات الميكانيكية والكهربائية والاجهزة المساعدة التابعة لها .

( ٤ ) توريد وتشبيد خزانات الوقود وجميع المعدات الميكانيكية والكهربائية والاجهزة المساعدة التابعة لها .

( ٥ ) توريد وتشبيد معدات ساحة التحويل وجميع المعدات الميكانيكية والكهربائية والاجهزة المساعدة التابعة لها .

( ٦ ) توفير سكن للوظفين والعاملين .

( ٧ ) خدمات هندسية للتصميم والاشراف على التنفيذ .

القسم (ب) : خط نقل الطاقة الكهربائية :

تشبيد خط نقل هوائي مزدوج بجهد ٤٠٠ كيلو فولت ( يعمل مبدئيا على ١٣٢ كيلو فولت ) وطول حوالي ٣٢٠ كيلو متر للربط بين محطة التوليد في العقبة ومحطة التحويل في جنوب عمان ، ويشمل :

( ١ ) توريد وتشبيد الابراج الفولاذية على مسار خط النقل وشد الاسلاك والملحقات على الابراج .

( ٢ ) توريد الاسلاك لخط النقل .

( ٣ ) توريد العوازل والملحقات لخط النقل .

( ٤ ) خدمات هندسية تشمل التصميم والاشراف على التنفيذ .

ويشكل المشروع المرحلة الاولى لمحطة كهرباء العقبة الحرارية التي من المتوقع ان تصل قدرتها النهائية حوالي ١٥٤٠ ميغاوات وذلك باضافة ٦٤٠ ميغاوات في كل من المرحلتين الثانية والثالثة .

تقدر التكاليف الاجمالية للمشروع بحوالي ٣٠٤ مليون دولار امريكي اي ما يعادل حوالي ١٠٤٥ مليون ريال سعودي .

يتوقع ان يكتمل تنفيذ المشروع في يونيو ١٩٨٦ م .

هذا من المرحول

## الجدول رقم ٣-

## جدول السداد

رقم القسط	تاريخ الاستحقاق	مبلغ القسط بالريال
١	١ أبريل ١٩٨٨	٣ ٦٦٨ ٦٠٠
٢	١ أكتوبر ١٩٨٨	٣ ٦٦٨ ٦٠٠
٣	١ أبريل ١٩٨٩	٣ ٦٦٨ ٦٠٠
٤	١ أكتوبر ١٩٨٩	٣ ٦٦٨ ٦٠٠
٥	١ أبريل ١٩٩٠	٣ ٦٦٨ ٦٠٠
٦	١ أكتوبر ١٩٩٠	٣ ٦٦٨ ٦٠٠
٧	١ أبريل ١٩٩١	٣ ٦٦٨ ٦٠٠
٨	١ أكتوبر ١٩٩١	٣ ٦٦٨ ٦٠٠
٩	١ أبريل ١٩٩٢	٣ ٦٦٨ ٦٠٠
١٠	١ أكتوبر ١٩٩٢	٣ ٦٦٨ ٦٠٠
١١	١ أبريل ١٩٩٣	٣ ٦٦٨ ٦٠٠
١٢	١ أكتوبر ١٩٩٣	٣ ٦٦٨ ٦٠٠
١٣	١ أبريل ١٩٩٤	٣ ٦٦٨ ٦٠٠
١٤	١ أكتوبر ١٩٩٤	٣ ٦٦٨ ٦٠٠
١٥	١ أبريل ١٩٩٥	٣ ٦٦٨ ٦٠٠
١٦	١ أكتوبر ١٩٩٥	٣ ٦٦٨ ٦٠٠
١٧	١ أبريل ١٩٩٦	٣ ٦٦٨ ٦٠٠
١٨	١ أكتوبر ١٩٩٦	٣ ٦٦٨ ٦٠٠
١٩	١ أبريل ١٩٩٧	٣ ٦٦٨ ٦٠٠
٢٠	١ أكتوبر ١٩٩٧	٣ ٦٦٨ ٦٠٠
٢١	١ أبريل ١٩٩٨	٣ ٦٦٨ ٦٠٠
٢٢	١ أكتوبر ١٩٩٨	٣ ٦٦٨ ٦٠٠
٢٣	١ أبريل ١٩٩٩	٣ ٦٦٨ ٦٠٠
٢٤	١ أكتوبر ١٩٩٩	٣ ٦٦٨ ٦٠٠
٢٥	١ أبريل ٢٠٠٠	٣ ٦٦٨ ٦٠٠
٢٦	١ أكتوبر ٢٠٠٠	٣ ٦٦٨ ٦٠٠
٢٧	١ أبريل ٢٠٠١	٣ ٦٦٨ ٦٠٠
٢٨	١ أكتوبر ٢٠٠١	٣ ٦٦٨ ٦٠٠
٢٩	١ أبريل ٢٠٠٢	٣ ٦٦٨ ٦٠٠
٣٠	١ أكتوبر ٢٠٠٢	٣ ٦٦٨ ٦٠٠
		١١٠ ٠٠٠ ٠٠٠

## نحس الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٦ .  
نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي وأمر بإصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (١٩) لسنة ١٩٨٣

## قانون تصديق اتفاقية قرض المشروع التربوي الخامس

بين  
المملكة الاردنية الهاشمية و البنك الدولي للإنشاء والتعمير

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون تصديق اتفاقية قرض المشروع التربوي الخامس بين المملكة الاردنية الهاشمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لسنة ١٩٨٣ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعتبر الاتفاقية الملحقة بهذا القانون والمعقودة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير صحيحة ونافذة بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منها .

المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

## الحسين بن طلال

١٩٨٣/٦/٢٦

رئيس الوزراء	وزير	وزير	وزير الثقافة والشباب
وزير الدفاع	الاعلام	المالية	وزير السياحة والآثار
مضر بدران	عصفان أبو حوده	سليم مساعده	معن أبو نوار
وزير	وزير	وزير	وزير شؤون
المتنشد	الزراعة	الواصلات	الارض المحتلة
احمد عبد الكريم الطراونه	مروان فوفين	الدكتور محمد عضوب الزين	حسن ابراهيم
وزير الاوقاف والشؤون	وزير	وزير دولة لشؤون رئاسة	الوزراء ووزير النقل
والقنصلات الاسلامية	الخارجية	المهندسين علي السحبيات	
كامل الشريف	مروان القاسم		
وزير دولة لشؤون	وزير	وزير	وزير العمل ووزير التنمية
رئاسة الوزراء	التربية والتعليم	الصحة	الاجتماعية بالوكالة
حكمت السكيت	الدكتور سميد التل	الدكتور زهير ملحس	د. جواد المعاني
وزير الصناعة والتجارة	وزير	وزير الشؤون البلدية	وزير
وزير التوطين بالوكالة	الاشغال العامة	والقروية والبيئة	الداخلية
وليد مصفور	المهندس عوني المصري	حسن المومني	احمد عبيدات

هكذا من العمل



## اتفاقية قرض

اتفاقية مؤرخة ١٩٨٣/٤/١١ بين المملكة الأردنية الهاشمية (والتي تسمى فيما بعد بالمقرض) والبنك الدولي للتنمية والتعمير (والذي يسمى فيما بعد بالبنك).  
حيث أن المقرض قد طلب من البنك المساعدة في تمويل المشروع الموصوف في الجدول ٢ من هذه الاتفاقية بتقديم القرض بالشروط المبينة فيما بعد .

وحيث أن ب المقرض ينوي الحصول من صندوق التنمية السعودي والذي يشار إليه فيما بعد بالصندوق قرضا والذي يشار إليه فيما بعد قرض الصندوق ببلغ ٨٠٠.٠٠٠.٠٠٠ ريال سعودي للمساعدة في تمويل المشروع وفق النصوص والشروط الموضوعية في اتفاقية ( والتي تسمى فيما بعد اتفاقية قرض الصندوق ) . والتي سيتم الاتفاق عليها بين المقرض والصندوق ، و -ال- والحصول من إدارة التنمية لما وراء البحار وهي قسم اداري من حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا قرضا ببلغ ٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه للمساعدة في تمويل المشروع وحيث أن البنك وافق على تقديم القرض للمقرض وفق الأسس السابقة والشروط والنصوص المبينة فيما بعد ، فإن الفريقين اتفقا على ما يلي : -

## المادة الأولى :

## الشروط العامة : التعاريف

فقرة ١- : يتبل الطرفان بما ورد في بنود الشروط العامة المطبقة على اتفاقيات قروض البنك واتفاقيات الضمان المتعلقة به المؤرخة في ٢٧ تشرين أول - ١٩٨٠ وبنفس القوة والمفعول كأنها وضعت كلية لهذا الغرض هنا ( والشروط العامة المذكورة المطبقة على اتفاقيات البنك واتفاقيات الضمان المتعلقة به ستدعى فيما بعد بالشروط العامة ) .

فقرة ٢- : أن العبارات المختلفة المحددة في الشروط العامة وفي مقدمة هذه الاتفاقية لها نفس مدلولاتها حيثما وردت في هذه الاتفاقية إلا إذا دلست القرينة على غير ذلك وتكون عبارة M.O. E. تعني وزارة التربية والتعليم المقرض .

## المادة الثانية :

## القرض

فقرة ١ - ٢ : يوافق البنك على اقراض المقرض وبالشروط الواردة في اتفاقية القرض الموضوعية او المشار إليها ببلغا يختلف العملات مساويا لثمانية عشرة مليون ومائة الف من الدولارات الاميركية ( ١٨.٠٠٠.٠٠٠ دولار ) .

فقرة ٢-٢ : يمكن سحب قيمة القرض من حساب القرض بما يتلاءم والشروط الواردة في الجدول ( ١ ) لهذه الاتفاقية ، ومثل هذا الجدول يمكن تعديله بين وقت وآخر بالاتفاق بين المقرض والبنك للتدفقات التي تصرف ( او اذا وافق البنك على صرفها ) لمواجهة التكاليف المعقولة للسلع والخدمات اللازمة للمشروع والتي تشمل من حصيله هذا القرض .

فقرة ٣-٢ : باستثناء ما سيوافق عليه البنك خلافا لذلك فإن السلع والأعمال المطلوبة للمشروع والتي ستحول من عائدات القرض تخضع لمضمون الجدول ( ٤ ) من هذه الاتفاقية .

فقرة ٤-٢ : إن التاريخ النهائي لحق السحب من هذا القرض هو ٣٠ حزيران ، ١٩٨٨ او أي تاريخ يحدده البنك فيما بعد . وأن البنك سيعلم المقرض حالا من هذا التاريخ .

فقرة ٥-٢ : ( أ ) ينبغي على المقرض أن يدفع رسما إلى البنك يعادل مائة وواحد وأربعين الف دولار اميركي ( ١٤١.٠٠٠ دولار ) .

( ب ) قبل قيام البنك بإرسال الإسماعيل المشار إليه في الفقرة ( ١ ) من الفقرة ٣-٢ من الشروط العامة ، ينبغي على المقرض إرسال الإسماعيل المشار إليه في الفقرة ( ١ ) من الفقرة ٣-٢ من الشروط العامة ، يحددها البنك .

فقرة ٦-٢ : على المقرض أن يدفع رسوم التزام بمعدل ثلاثة ارباع الواحد بالمائة سنويا ( ٣/٤ ال ١٪ ) على المبالغ غير المسحوبة من القرضين وقت وآخر .

فقرة ٧-٢ : ( أ ) على المقرض أن يدفع فائدة على المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة من وقت لآخر بمعدل سنوي عن كل فترة فائدة يساوي نصف واحد في المائة سنويا اكثر من كلفة القروض المحددة للفصل الاخير الذي ينتهي قبل بداية مثل فترة الفائدة هذه .

( ب ) حالما كان ممكنا اجراؤه بعد نهاية كل فصل ، على البنك ان يبلغ المقرض عن كلفة القروض المحددة عن مثل هذا الفصل .

( ج ) لغايات هذه الفقرة :

( ١ ) : فترة الفائدة تعني مسدة الست اشهر التي تبدأ في كل تاريخ محدد في الفقرة ٨-٢ من هذه الاتفاقية ، بما في ذلك فترة الفائدة التي وقعت فيها هذه الاتفاقية .

( ٢ ) : كلفة القروض المحددة تعني الكلفة المعبرة عنها بنسبة مئوية كما قررهما البنك بشكل معقول شرط ان يكون مبلغ ال ٨٥٢٠.٠٠٠ مليون دولار المشار إليه في ( ١ ) ( ب )

انفائه مقدرا بكلفة ١٠.٩٣٪ سنويا .

( ٣ ) : القروض المحددة تعني :

١ - القروض غير المسددة المسحوبة من البنك بعد ٣٠ حزيران ١٩٨٢ و ( ب ) وحتى الاول من تموز ببلغ ٨٥٢٠.٠٠٠ مليون دولار اميركي ( ممثلا للقروض البنك بين الاول من تموز ، ١٩٨١ و ٣٠ حزيران ١٩٨٢ ) ناقصا أي جزء من ذلك تم تسديده قبل الاول من تموز ، ١٩٨٥

( ٢ ) : الفصل يعني اول سبت اشهر او ثاني سبت اشهر من السنة .

فقرة ٨-٢ : يستحق دفع الفائدة والرسوم الاخرى كل نصف سنة في ١٥ ايار وفي ١٥ تشرين ثاني من كل عام .

فقرة ٩-٢ : يسد المقرض أصل القرض طبقا لجدول السداد المبين في جدول ( ٣ ) من هذه الاتفاقية .

## المادة الثالثة :

## تنفيذ المشروع

فقرة ١-٣ : ينفذ المقرض المشروع بواسطة وزارة التربية والتعليم بحرم وكفاية وبطريقة تتفق والاساليب الادارية والمالية والفنية المناسبة وعليه وكلها دعت الحاجة لتقديم الاموال والتسهيلات والخدمات واية موارد ضرورية اخرى لتحقيق الهدف .

فقرة ٢-٣ : لتقديم المساعدة لوزارة التربية والتعليم في تنفيذ القسم ( ١ ) من المشروع ، على المقرض بأن يلزم وزارة التربية والتعليم في ان تعين في مديرية المشاريع في موعد لا يتجاوز ٣١ كانون أول ١٩٨٢ موظفين من ذوي الاختصاص في التجهيزات ، محاسبين ، محاسب كليات عدد ٢ ، مهندس معماري واحد ، ومهندس مدني واحد على ان يكون جميعهم بمؤهلات وخبرات مناسبة .

فقرة ٣-٣ : لتقديم المساعدة لوزارة التربية والتعليم في تنفيذ الجزء ( ب ) من المشروع على المقرض ان يلزم وزارة التربية والتعليم باستخدام خبراء على ان تكون مؤهلاتهم وخبراتهم وشروط استخدامهم مقبولة لدى البنك ، ومثل هؤلاء الخبراء يجب اختيارهم وفقا للمبادئ والاجراءات المقبولة لدى البنك وفق الارشادات العامة الواردة في " The Guidelines for the Use of Consultants by World Bank Borrowers " .

والمختصون من قبل البنك في اب ١٩٨١ .

هذا من الملاحق

فقرة ٣-٢: على المقرض (أ) أن يزود البنك في موعد لا يتجاوز ٣١ كانون أول ١٩٨٣ البرنامج النهائي المعلق بالبيانات واستقدام الخبراء والذي سيتم تنفيذه تحت الجزء ب من المشروع .  
(ب) بعد مراجعة ملاحظات البنك عليه أن يقوم بتنفيذ البرنامج وفق جدول زمني محدد ، يوزل لدى البنك .

فقرة ٣-٢: على المقرض أن يضمن ، في الوقت الذي تصبح فيه المدارس الثانوية المهنية المشمولة في المشروع جاهزة للعمل ، بأن تقوم وزارة التربية والتعليم بتوسيع قاعدة البرنامج العملية الثانية لأن تصبح شاملة لجميع المدارس الثانوية المهنية التي تشرف عليها وزارة التربية والتعليم .

٦-٣: يتعهد المقرض بتأمين أو اتخاذ الخطوات الضرورية لتأمين السلع المستوردة والتي ستحول من القرض ، ضد المخاطر التي قد تعترض الائتلاف والنقل والتوصيل من المصدر إلى البكسة الاستعمال أو التركيب ، وتدفع التعويضات في عملة يكون المقرض حراً في استعمالها لاستبدال وأصلاح تلك السلع .

ب - على المقرض أن يستعمل جميع السلع والخدمات الممولة من أموال القرض كلية لأغراض المشروع .

فقرة ٣-٧ :

١ - على المقرض أن يقدم للبنك المخططات والمواصفات والتقارير ووثائق العقود والجدول الزمني للبناء والتجهيزات للمشروع حال إعدادها وأية تعديلات أو إضافات عليها بالتفصيل الذي يطلبه البنك .

ب - على المقرض :

١ . تنظيم السجلات الضرورية لتسجيل مراحل التقدم في المشروع ( بما في ذلك كلفته وما يترتب على ذلك من فوائد ) لبيان السلع والخدمات التي مولت من القرض وطرق استعمالها في المشروع .

٢ . تبكين ممثلي البنك المعتمدين من زيارة مواقع المشروع ومراقبة وتدقيق أعماله والسلع التي تحول من القرض أو أي سجلات أو وثائق أخرى .

٣ . تزويد البنك وبفترات منتظمة بالمعلومات التي يطلبها حول المشروع بالنسبة للكافة والفوائد المتوخاة من تنفيذه - عندما يكون ذلك ممكناً والاتفاق من أموال القرض والبضائع والخدمات الممولة من أصل القرض .

ج . عند قيام المقرض بمنع أي مقدي بالنسبة للبضائع والانشاءات أو الخدمات الممولة من أموال القرض يمكن للبنك أن ينشر وصفاً لذلك بما في ذلك الاسم وجنسية الطرف الذي منح العقد وانساع العقد .

د . بعد تنفيذ المشروع مباشرة أو بعد مدة لا تتجاوز على أية حال ستة أشهر من تاريخ آخر سحب من القرض أو أي تاريخ آخر يتفق عليه لهذا الغرض بين المقرض والبنك ، يقدم المقرض للبنك تقريراً يتضمن التفاصيل والأبعاد التي يطلبها البنك المتعلقة بتنفيذ المشروع والعمليات الأولية منه والكلفة والدوائد الحاضرة واللاحقة من المشروع وكذلك مستوى قيام كل من المقرض والبنك بإداء التزاماته وفق بنود الاتفاقية وتحقيق الأهداف القرض .

#### المادة الرابعة التزامات أخرى

فقرة ١-٤ : من سياسة البنك عند منح القروض لأشخاص أو مؤسسات منهم ألا يطلب في الظروف العادية ضماناً خاصاً من العضو المعني ولكنه يؤكد متى قدم إعطاء الأولوية لأي دين خارجي على ما في حوزته وذلك منسباً تخصيص الأموال أو تحويلها أو توزيع الغلات الأجنبية التي في حوزة العضو المقرض .

وهذه الغاية ، إذا تم إجراء رهن على أية ممتلكات عامة كملين دين خارجي ، يترتب عليه عليه أو ربما يترتب عليه أولوية لصالح المقرض المستعمل تلك الديون الخارجية وذلك عند تخصيص أو توزيع الممتلكات الأجنبية من المقرض إلا إذا وافق البنك على خلافه ، وذلك وفقاً لطبيعة الحال المعينة دون أي خسارة للبنك أن يضمن حقوق البنك كائناً ما كانت متضمنة القرض وفوائده ، مع الرسوم الأخرى وعلى المقرض في حالة التسبب أو السماح بوقوع مثل ذلك الرهن أن يعبر عن ذلك بوضوح ولكن في حالة عدم تمكن المقرض من ذلك لأسباب دستورية أو قانونية ينبغي عليه حينئذ أن يؤمن قيمة القرض بما في ذلك الفوائد والرسوم الأخرى مقابل رهن على ممتلكات عامة يوافق عليها البنك .

ب . أن التعهد السابق لا ينطبق على ما يلي :

١ . الرهن الذي يحصل وقت شراء الملكية كضمان لدفع ثمن الملكية المشتراة ، أو كضمان لدفع دين وقع لغايات تمويل شراء مثل هذه الملكية .

٢ . أي رهن يظهر خلال الإجراءات البنكية العادية حيث يضمن ديناً مستحقاً وذلك ليس أكثر من سنة بعد تاريخه .

ج . كما ذكر في هذه الفقرة أن عبارة الملكية العامة تعني موجودات المقرض ضمن المناطق البلدية أو الإدارية التابعة له أو أية ملكية أخرى بما في ذلك الذهب والموجودات من العملات الأجنبية تحت إدارة أي مؤسسة تمثل البنك المركزي أو صندوق تثبيت معاملات الدفع أو ما شابه ذلك من الأعمال التابعة للمقرض .

فقرة ٢-٢ : ١ . يجب على المقرض أن يحافظ على سجلات وأفيه حيث تهمش والأحوال المتعارف عليها من حيث الإجراءات والتعليمات وبنود الإيرادات والنفقات ذات العلاقة بالمشروع لفروع وعملاء المقرض المسؤولة عن تنفيذ المشروع أو أي جزء منه .

ب . على المقرض ١ تدقيق السجلات المتعلقة بالحسابات المشار إليها في الفقرة (أ) سنوياً وفقاً لأصول مبادئ التدقيق من قبل مختصين مستقلين مقبولين لدى البنك ب أن يزود حال فواتر ذلك في مدة لا تتجاوز ثمانية أشهر بعد نهاية كل سنة (أ) نسخاً مدققة ومصدقة من الحسابات المذكورة لكل سنة ب تقريراً مفصلاً يتضمن نتائج التدقيق وبالشكل الذي يطلبه البنك ٣ تزويد البنك بمعلومات أخرى تتعلق بالحسابات المذكورة مدققة من وقت إلى آخر عندما يطلب البنك ذلك .

فقرة ٢-٣ : يلزم المقرض وزارة التربية والتعليم :

١ . بأن تقوم بتوسيع تطبيق نظام المتابعة القائم ليشمل خريجي المدارس الواردة في قسم (أ) من المشروع .

ب . بأن تقوم بتزويد البنك خلال فترة الخمس سنوات التي تلي فوراً أول تخرج يتخرج من الطلبة من المدارس بتقرير سنوي يتضمن النتائج التي تم الحصول عليها من خلال نظام المتابعة .

ج . بأن تقوم بتعيين أخصائي في الإحصاء بخبرة مناسبة في أساليب المسح الإحصائي في وحدة المتابعة لكي يقوم بتقييم فعالية التدريب الثانوي المهني في ضوء حاجات سوق العمل وذلك خلال مدة لا تتجاوز ١٩٨٣/١٢/٣١

فقرة ٢-٤ : على المقرض أن يضمن بأن تقوم وزارة التربية والتعليم بتبادل وجهات النظر مع البنك حول جهود وزارة التربية والتعليم الحالية من أجل تطوير فحص استعداد لطلبة المدارس الإعدادية وحول إمكانات استعمال هذا الفحص لغايات قبول مثل هؤلاء الطلبة في المدارس الثانوية المهنية .

فقرة ٢-٥ : على المقرض أن يضمن بأن تقوم وزارة التربية والتعليم عند تشغيل المدارس المهنية المدرجة في المشروع في استحداث إرشاد مهني من خلال نظام الإرشاد القائم لطلبة المدارس الإعدادية .

كانت من الأعمال



مادة ٤٠٦ : على المقرض في جميع الاوقات ادارة وصيانة التسهيلات المتوافرة في قسم (أ) من المشروع وفق الممارسات الفنية ، الادارية والتربوية المناسبة .

#### المادة الخامسة حقوق البنك

مادة ٥٠١ : لغايات البند ٦٠٢ من الشروط العامة تم اخطال البنود التالية تبشيا مع الفقرة ١ من ذلك البند :

١ . اذا لم تصبح اتفاقية القرض سارية المفعول في ٣١ كانون اول ١٩٨٣ او في اي تاريخ لاحق يوافق عليه البنك ، فانه لن تطبق نصوص هذه الفقرة اذا برهن المقرض بما يقنع البنك بان الاموال المناسبة للمشروع متوفرة لدى المقرض من مصادر اخرى وفق شروط تنسجم مع التزامات المقرض في هذه الاتفاقية .

ب . (١) مع مراعات العبارة (١١) من هذه الفقرة :

١ . تعليق ، الغاء او انتهاء بشكل جزئي او بشكل كلي حق المقرض في السحب من اموال القرض تبشيا مع نصوص الاتفاقية التي تنص على ذلك .

ب . مثل هذا القرض يصبح مستحقا وقابلا للدفع قبل موعد الاستحقاق المتفق عليه .  
(١١) ان العبارة من هذه الفقرة لن تطبق اذا برهن المقرض بما يقنع البنك بان (أ) مثل هذا التعليق ، الانهاء ، الانتهاء او عدم الاستحقاق لم يكن سببه عجز المقرض بآداء ايا من التزاماته وفق هذه الاتفاقية و (ب) توائل الاموال المناسبة للمشروع للمقرض من مصادر اخرى وبشروط تنسجم مع التزامات المقرض وفق هذه الاتفاقية .

مادة ٥٠٢ : لغايات البند ٧٠١ من الشروط العامة يسدرج البند الإضافي التالي تبشيا مع الفقرة (١) من ذلك البند ، اي ان ما حدد في الفقرة (ب) (١) (B) من البند ١٠١ من هذه الاتفاقية سيحدث مع مراعاة نص الفقرة (ب) (١) (ii) من ذلك البند .

#### تاريخ سريان مفعول الاتفاقية : الانتهاء

مادة ٦٠١ : يسدرج البند التالي كشرط اضافي لسريان مفعول اتفاقية القرض ضمن معنى الفقرة ١٢٠١ من الشروط العامة اي متساوياً التوقيع على اتفاقية القرض من قبل الطرفاء حسب الاصول .

مادة ٦٠٢ : ان تاريخ ١١ تموز ١٩٨٣ تم تحديده هنا لغايات الفقرة ١٢٠٢ من الشروط العامة .

#### المسألة السابعة

##### ممثل المقرض ، المتأوين

مادة ٧٠١ : ان رئيس المجلس القومي للتخطيط التابع للمقرض يعتبر الممثل المعتمد لأغراض الفقرة ١١٠٣ من الشروط العامة .

مادة ٧٠٢ : جدد المتأوين التالية لأغراض الفقرة ١٠١ من الشروط العامة :

للمقرضين  
المجلس القومي للتخطيط

من اب ٥٥

تلكس ٢١٣١٩

ممثل المقرض

مجلس الأمن

مجلس الأمن

مجلس الأمن

مجلس الأمن

مجلس الأمن

مجلس الأمن

مجلس الأمن

مجلس الأمن

مجلس الأمن

مجلس الأمن

مجلس الأمن

مجلس الأمن

مجلس الأمن

مجلس الأمن

مجلس الأمن

مجلس الأمن

مجلس الأمن

العنوان البرقي :  
المجلس القومي للتخطيط  
عمان

البنك :

البنك الدولي للإنشاء والتعمير ١٨١٨ (H) شارع ، شمال / غرب واشنطن ،  
D. C. ٢٠٥٣٣ ، الولايات المتحدة الاميركية .

العنوان البرقي	تلكس
انفراد	٤٤٠٠٩٨ (ITT)
واشنطن مقاطعة كولومبيا	٢٤٨٤٢٣ (RC)
	٦٤١٤٥ (WUI)

ويحضر كلا الطرفين الموجودين من خلال ممثليهما المفوضين وقعت هذه الاتفاقية  
باسمهما في مقاطعة كولومبيا في الولايات المتحدة الاميركية في اليوم والسنة المذكورين أعلاه .

المملكة الاردنية الهاشمية  
الممثل المفوض :  
البنك الدولي للإنشاء  
والتعمير

هكذا من أجل

الجدول (١)  
سحوبات الأموال من القرض

١ . الجدول المبين انفاء بين فئات البنود التي مستول من اموال القرض ومقدار الخصصات من القرض لكل فئة والنسبة المئوية للاتفاق المصريح به لكل فئة :

الفئة	المبلغ المخصص من القرض بالدولار	نسبة الاتفاق الذي سيحول
١ . الاعمال الاستثمارية تحت قسم ٣١ من المشروع	٧.٠٠٠.٠٠٠	٤٧٪
٢ . المعدات تحت قسم ١١ وقسم ٣١ من المشروع	٤.٠٠٠.٠٠٠	١٠٠٪ من الاتفاق الاجنبي
٣ . الاثاث تحت قسم ٣١ من المشروع	٧.٠٠٠.٠٠٠	١٠٠٪ سعر المنتج اذا صنعت محليا .
٤ . الخدمات الاستشارية		
أ . تمت قسم ١ من المشروع	٥.٠٠٠.٠٠٠	١٠٪
ب . تحت قسم ب من المشروع	٢.٠٠٠.٠٠٠	٩٠٪
٥ . منح دراسية لقسم ب من المشروع	٧.٠٠٠.٠٠٠	٩٠٪
٦ . غير مخصصة	٥.٣٠٠.٠٠٠	
	١٨.٨٠٠.٠٠٠	

٨٥٪ من النفقات المحلية الاخرى .

الجدول (٢)  
وصف المشروع

تم تصميم المشروع لمساعدة المقترضين في جهودهم لزيادة المخرجات من العمل الماهرين من خلال التوسع في المدارس الثانوية المهنية ، لتحسين فرص الالتحاق للتعليم الثانوي العام وللاستمرار في تلبية مؤسسات وزارة التربية والتعليم . ويتكون المشروع من الاجزاء التالية :

القسم (أ) المدارس الثانوية العامة والمدارس الثانوية المهنية :

١ . انشاء وتثبيت وتوفير المعدات في المواقع المبينة في الملحق لهذا الجدول المدارس الثانوية المهنية العامة التالية لاغراض التدريب المتعدد الاغراض والتدريب الحرفي والتعليم غير النظامي للكبار :

- عشرة مدارس باستيعاب ما مجموعه حوالي ٢.٨٤٠ طالبا .
- خمس مدارس باستيعاب ما مجموعه ٣.٩٤٠ طالب .

٢ . انشاء وتثبيت في المواقع المبينة في الملحق لهذا الجدول منازل للمعلمين لحوالي ٧٠ معلما والديري المدارس .

٢ . لاغراض هذا الجدول فان :

أ . مصطلح الاتفاق الاجنبي يعني الاتفاق على السلع والخدمات المقدمة من اي بلد بعملة ذلك البلد المختلفة عن عملة المقترض .

ب . مصطلح الاتفاق المحلي يعني الاتفاق بعملة المقترض على السلع او الخدمات المقدمة من السوق المحلي للمقترض .

٣ . حسب النسبة المئوية للاتفاق وفق السياسة التي يتبعها البنك والتي تقضي بعدم دفع اموال من القرض لتغطية الضرائب التي تجبى في بلد المقترض على السلع او الخدمات او على استيراد او تصنيع او شراء تلك السلع وفي حالة تاثير تلك الضرائب على اي بند يحول من اموال القرض فانه من الممكن ان يشعر البنك المقترض بزيادة او تخفيض نسبة الاتفاق المخصصة لذلك البند بحيث يتفق ذلك مع سياسة البنك المذكورة انفا .

٤ . رغم ما ورد في الفقرة (١) اعلاه فلا يسمح بسحب اموال من القرض لتغطية مصروفات سابقة لتاريخ هذه الاتفاقية باستثناء تلك السحوبات التي لا تزيد ما يعادل ٣.٠٠٠.٠٠٠ دولار أمريكي والتي يمكن سحبها بالنسبة للفئة ٤ من الجدول المبين في الفقرة ١ من هذا الجدول على حساب الدفعات التي تمت لمثل هذه النفقات قبل ذلك التاريخ او بعد ٣١ تموز ١٩٨٢ .

٥ . بالرغم من تخصيص مبالغ معينة من القرض او نسب مئوية للاتفاق موضحة في الجدول التالي للفقرة ١ اعلاه ، فانه اذا وجد البنك ان المبالغ المخصصة لأي فئة غير كافية لتمويل النسبة المتفق عليها لجميع النفقات من تلك الفئة فانه من الممكن ان يشعر البنك المقترض بـ :

أ . اعادة التوزيع لتلك الفئة الى الحد الذي ينبغي بتغطية المقرر وذلك من اموال مخصصة لفئة اخرى والتي يرى البنك عدم حاجتها لتفقات اخرى .

ب . اذا لم تكن اعادة توزيع الاموال بالحاجة الطارئة فان البنك يستطيع ان يخصص نسبة الاتفاق التي تنطبق على تلك الدفعات ليتسنى الاستمرار في عمليات السحب تحت هذه الفئة حتى يتم الاتفاق المخصص لها :

٦ . اذا قرر البنك ان الحصول على اي بند من اية فئة غير متفق مع الاجراءات المبينة او المشار اليها في هذه الاتفاقية فانه لن يصرف على هذا البند من اموال القرض ومن الممكن ان يلغي البنك وبدون اي اعتراض او مساس بحقه وفق هذه الاتفاقية المقدار المخصص لذلك البند من القرض باسما المقترض بذلك .

كل ما من الاموال





## الجدول رقم (٤)

## المشتريات

١. العطاءات العالية التنافسية :
  ١. عدا ما ذكر في القسم ج فإن عقود البضائع والأعمال المدنية يجب أن تحال طبقاً لإجراءات العطاءات المنصوص عليها في تعليمات الشراء المؤسمة الإنماء الدولية المنشورة من قبل البنك في مارس ١٩٧٧ والتي ستدعى فيما بعد ( بالارشادات ) وعلى أساس المنافسة الدولية للبنات خدمات لها هي مؤسمة في القسم أ من الارشادات .
  ٢. بالنسبة للبضائع والأعمال التي ستشتري على أساس المنافسة الدولية وبالإضافة الى المتطلبات المنصوص عليها في الفقرة ١.٢ من الارشادات على المقترض أن يحدد إعلاناً وبالتفصيل عن الاعمال والمشتريات وأرسالها الى البنك الذي بدوره نشرها ليعمل " برصه للمناقصين للاشتراك في هذا العطاء او الاعمال وذلك قبل ٦٠ يوماً من طرح العطاء او ارسال رسائل دراسي التأهيل التي لها علاقة بالمشروع وعلى المقترض أن يزود البنك بالمعلومات الضرورية المعدلة مسبقاً بما دم هناك مشتريات على أساس التنافس العالمي للعطاءات .
  ٣. بقدر الامكان تجب البضائع في صورة رزم عطاءات بكلفة كل رزمة ما يساوي ١٠٠,٠٠٠ دولار او أكثر .
  ٤. بقصد التقييم والمقارنة بين العروض الخاصة بالبضائع التي ستشتري على أساس المنافسة الدولية .
    ١. يطلب من المناقصين أن يذكروا في عروضهم سعر المواد المستوردة الى ميناء البلد او سعر المبيع او سعر مكان الاستلام في بلد المصنع للبضائع الأخرى المبينة في العطاء .
    ٢. عند تقييم العطاءات يجب أن لا تأخذ بالاعتبار رسوم الجمارك او ضرائب الاستيراد التي لها علاقة بالمستوردة وكذلك ضرائب البيع التي لها علاقة بالشحن او البيع المتعلق ببضائع العطاء .
    ٣. عند تقييم العطاءات يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار كلفة الشحن الداخلي والتفككات الطارئة الأخرى عند نقل البضائع الى مواقع استعمالها او تركيبها .
  - ب. تفصيل المنوعات المحلية :
    ١. عند شراء البضائع طبقاً للإجراءات الموصوفة في القسم أ من هذا الجدول تمنح البضائع المستوعمة في الأردن افضلية طبقاً للشروط الآتية :
      ١. يجب أن توضح جميع وثائق المناقصات صراحة الأولويات التي ستمنح والمعلومات المطلوبة التي تحدد صفة المناقصة مثل هذه الأولوية والأساليب والخطوات التي ستبذل في تقييم ومقارنة المناقصات .
      ٢. بعد تقييم العروض ، تصكف المناقصات الإيجابية في إحدى المجموعات الثلاثة الآتية :
        ١. المجموعة أ : - عروض البضائع المصنعة في الأردن إذا اثبتت المناقص للمقترض والبنك أن السعر سجل قيمة اضافية في المملكة الأردنية الهاشمية على الأقل ٢٠٪ من قيمة هذه البضائع .
        ٢. المجموعة ب : - جميع العروض الأخرى المحلية
        ٣. المجموعة ج : عروض توفر اية بضائع أخرى
      ٣. لتقرير العرض الأرخص ستمرأ من كل مجموعة يجب مقارنة جميع العروض المتقدمة حسب كل مجموعة فيما بينها بدون اعتبار رسوم الجمارك ورسوم الاستيراد الأخرى للبضائع المستوردة ورسوم البيع او ما سيشكلها للبضائع المحلية وذلك لتقدير اقل العروض في كل مجموعة واثق العروض الغنية في كل مجموعة يجب بعد ذلك ان تقارن مع المجموعات الأخرى وإذا نتج عن هذه المقارنة أن عرضاً من المجموعة أ او المجموعة ب كان أفضل فليطلب أن يعال العطاء .
      ٤. إذا نتج عن المقارنة حسب الفترة ٣ اعلاه ان اقل العروض كان من المجموعة ج فإن جميع العروض في المجموعة ج يجب مقارنتها مع اقل العروض في المجموعة أ بعد ان يضاف الى العطاء القديم سعر استيراد البضائع المتوفرة في مجموعة العطاءات ج طبقاً يعادل ( وذلك لأغراض المقارنة فقط ) .
      ١. قيمة رسوم الجمارك ورسوم الاستيراد الأخرى التي من العروض أن يدفعها مستورد غير معلى لاستيراد البضائع المعروضة ضمن المجموعة ج .

٢. ١٥٪ من سعر العروض (C.I.F.) لهذه البضائع إذا كانت رسوم الجمارك والضرائب لهذه المواد تتعدى ١٥٪ من السعر المقدم إذا كان عرض المجموع لهذه المغارة هي اقل الاسعار فإنه يجب ان يحال العطاء عليها وإذا لم تكن كذلك فإن اقل العروض من المجموعة ج يجب ان تختار .

## ج. إجراءات أخرى للمشتريات :

بالإضافة الى التعليمات الواردة في القسم أ - ١ اعلاه فإن عقود البضائع :

١. التي لا يمكن تجميعها في عقد مجموع قيمته ١٠٠,٠٠٠ دولار او أكثر بما في ذلك الضرائب .
٢. او البنود التي لها مواصفات فنية غاية في التخصص بحيث يكون طرحها في عطاء عامي غير عملي . يمكن للمقترض في هذه الحالة ان يطبق النظام المتبع محلياً على ان يكون مقبولا للبنك وقبل احالة مثل هذه العطاءات على المقترض ان يحصل على عروض اسعار لثلاثة على الاقل من الصانعين او الموردين ويشترط ان لا تزيد قيمة هذه العطاءات مجتمعة عن مليون وثلاثمائة الف دولار بما في ذلك الضرائب .

## مراجعة قرارات الاحالات من قبل البنك :

١. مراجعة دعوة العطاء والاحالات المقترحة والعقود النهائية :

بالنسبة لجميع عقود المشروع التي مقدارها مائة الف دولار او أكثر .

١. قبل الدعوة للمنافسة على المقترض أن يقدم للبنك لبدء مطالعته نص دعوة العطاء والمواصفات وغير ذلك مع وثائق العطاء بالإضافة الى وصف طريقة الاعلان التي ستبذل للمنافسة ، ويتعهد المقترض بادخال التعديلات المعتمدة على الوثائق والإجراءات التي يطلبها البنك واية تعديلات على وثائق العطاء لا بد لها من موافقة البنك قبل طرحها للمتعدين .

ب. بعد ان يتم تسليم العروض ويتم تقييمها وقبل اخذ القرار النهائي في الاحالة على المقترض ان يعلم البنك عن اسم المتعهد الفوري احالة العطاء عليه وان يقدم للبنك تقريراً مفصلاً عن تقييم العطاءات المتسلطة والمقارنة بينها او اية معلومات أخرى كافية قبل تاريخ الاحالة بمدة معقولة يطلبها البنك يتيح للبنك مراجعة تلك الوثائق .

إذا كانت الاحالة تخالف الارشادات ( او هذا الجدول ) سيقوم البنك باعلام المقترض فوراً عن الاسباب الداعية لهذا القرار .

ج. نصوص وشروط العقد يجب ان لا تختلف اساساً عن دعوة المناقصة والتأهيل الا لموافقة البنك

د. يسلم البنك نسختين موقعتين من العقد مباشرة وقبل التقدم الى البنك بالطلب الاول للسحب من القرض وفقاً لهذا العقد .

٢. بالنسبة لكل عقد يراد تحويله من القرض وغير خاضع لاحكام الفترة السابقة فإن على المقترض ان يقدم للبنك فوراً بعد تنفيذه وقبل تقديم اي طلب للبنك بسحب اي مبلغ من القرض بمقدار كحدداً نسختين موقعتين من العقد مع تطيل للمنافسات المتقدمة والتوصيات لاحالة العطاء او اية معلومات أخرى يطلبها البنك وسيقوم البنك باعلام الفوري للمقترض إذا وجد ان احالة العطاء تخالف الارشادات - او هذا البرنامج - وسيبين البنك الاسباب الداعية لقراره هذا .

٣. قبل الموافقة على اجراء اي تعديل على مواد العقد او الغاء بعض الشروط والنصوص المتعلقة به والموافقة على تنفيذ بمدة تنفيذه او اصدار او تغيير فيه - باستثناء الحالات الطارئة - بحيث يؤدي ذلك الى زيادة سعره بنسبة ٢٠٪ من السعر الاصلي فإن على المقترض ان يعلم البنك بتعديلات والالغاءات والتعديلات وامر التغيير المقترحة والاسباب الداعية لذلك .

وإذا قرر البنك ان الاقتراح مخالف لشروط الاتفاقية فيسقط البنك باعلام المقترض فوراً ويبين الاسباب التي دعت الى اتخاذ ذلك القرار .

هكذا من المأهول

## نحس الحسين لله

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٦  
نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ، وأمر بإصداره ووضع  
التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامه في اول اجتماع يعقد :-

قانون مؤقت رقم (٢٠) لسنة ١٩٨٣

### قانون معدل لقانون جوازات السفر

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون جوازات السفر لسنة ١٩٨٣) ويقرأ مع القانون رقم (٢) لسنة ١٩٦٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تعديل المادة (٨) من القانون الاصلي على النحو التالي :-

١ - بالغاء نص البندين (٢) و (٣) من الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنها بما يلي :-

٢ - موظفي الحكومة الذين يشغلون الوظائف العليا والخاصة ومدراء الدوائر المستقلة.

٣ - يحتفظ موظفو الدرجة الاولى بجوازات السفر الخاصة التي حصلوا عليها طيلة مدة صلاحية هذه الجوازات.

ب - بالغاء نص البند (٦) من الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

المقاعد من كانوا يشغلون الوظائف التالية :-

رئيس واعضاء محكمة التمييز ورئيس النيابة العامة ووكلاء الوزارات والمخافطين ومدراء الدوائر المستقلة والموظفين الآخرين الذين كانوا يشغلون وظائف عليا او خاصة والسفراء والضباط من رتبة اراء فما فوق

ج - بالغاء البنود (٢) و (٣) و (٤) و (٥) من الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنها بما يلي :-

٢ - يعمل بجواز السفر الخاص لمدة سنتين من تاريخ اصداره ويجوز تجديده لمدة مماثلة .

٣ - يسترد جواز السفر الخاص بعد زوال الصفة التي اصدر من اجلها ما لم يكن للشخص الذي صدر له هذا الجواز حق بالاحتفاظ به وفقاً لاحكام هذا القانون.

٤ - يستوفى رسم مقداره عشرة دنانير عند اصدار جواز السفر الخاص او عند تجديده .

المادة ٣ - تعدل الفقرة (١) من المادة (١٠) من القانون الاصلي بالغاء عبارة ( ثلاث سنوات ) حيثما وردت فيها ويستعاض عنها بعبارة ( خمس سنوات )

المادة ٤ - يلغى نص الفقرة (د) من المادة (٢٤) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

د - يكون رسم اصدار جواز سفر بـ بدل مفقود للمرة الاولى مثلي رسم الجواز العادي ويكون رسم جواز سفر بدل مفقود بعد المرة الاولى ثلاثة امثال رسم الجواز العادي .

المادة ٥ - يلغى نص الفقرة ١ من المادة ٢٦ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

١ - رسم جواز السفر  
فلس دينار  
٢٠ ...

١٩٨٣/٦/٢٠

### الحسين بن طلال

وزير الثقافة والشباب وزير السياحة والآثار معن ابو نوار	وزير المالية مسلم مساعده	وزير الاعلام عبدان ابو عودة	رئيس الوزراء وزير الدفاع مضر بدران
وزير شؤون الارض المحتلة حسن ابراهيم	وزير المواصلات الدكتور محمد عضوب الزين	وزير الزراعة مروان دودين	وزير العدل احمد عبد الكريم الطراونه
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير النقل المهندس علي السحيمات	وزير الخارجية مروان القاسم	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية كامل الشريف	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكمت السكاك
وزير العمل ووزير التنمية الاجتماعية بالوكالة جواد العناني	وزير الصحة الدكتور زهير ملحس	وزير التربية والتعليم الدكتور سعيد اللال	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكمت السكاك
وزير الداخلية احمد عبيدات	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة حسن المومني	وزير الاشغال العامة المهندس عوني المصري	وزير الصناعة والتجارة وزير التجهيز بالوكالة وليد عصفور

كل من اشعل



## نص المحسن للملك محمد بن عبد الله بن عبد العزيز

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٩

نأمر بوضع الأنظمة التالية :-

١ - نظام تشكيل محكمة شرعية في الجيزة

٢ - نظام تشكيل محكمة شرعية في القصر

٣ - نظام تشكيل محكمة شرعية في وادي موسى

١٩٨٣/٦/٢٩

الحسين بن طلال

وزير الثقافة والشباب وزير السياحة والآثار معن أبو نوار	وزير المالية سالم مساعده	وزير الاموال عبدان أبو عودة	رئيس الوزراء وزير الدفاع مضر بدران
وزير شؤون الأرض المحتلة حسن إبراهيم	وزير المواصلات الدكتور محمد عضوب الزين	وزير الزراعة مروان دودين	وزير العدل أحمد عبد الكريم الطراونه
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير النقل المهندس علي السحيمات	وزير الخارجية مروان القاسم	وزير الاوقاف والشؤون والمغتربات الإسلامية كامل الشريف	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكمت السكاك
وزير العمل ووزير التنمية الاجتماعية بالوكالة الدكتور جواد العتاني	وزير المحلة الدكتور زهير ملخص	وزير التربية والتعليم الدكتور سعيد التل	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكمت السكاك
وزير الداخلية أحمد عبيدات	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة حسن المومني	وزير الاشغال العامة المهندس هوني المصري	وزير الصناعة والتجارة وزير التموين بالوكالة وليد مصطفي

نظام رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٣

## نظام تشكيل محكمة شرعية في الجيزة

صادر بمقتضى المادة (٢١) من قانون تشكيل المحاكم الشرعية رقم (١٩) لسنة ١٩٧٧

المادة ١ - يسمى هذا النظام نظام تشكيل محكمة شرعية في الجيزة لسنة ١٩٨٣ ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تشكل محكمة شرعية في قضاء الجيزة ويكون مكان انعقادها في بلدة الجيزة .

المادة ٣ - يشمل اختصاص محكمة الجيزة الشرعية بلدة الجيزة والقرى والمشاير التابعة لها وفقا لنظام التقسيمات الادارية المعمول به .

المادة ٤ - يلغى اي نص في اي نظام آخر يتعارض مع احكام هذا النظام

## نظام رقم (٣٣) لسنة ١٩٨٣

## نظام تشكيل محكمة شرعية في القصر

صادر بمقتضى المادة (٢١) من قانون تشكيل المحاكم الشرعية رقم (١٩) لسنة ١٩٧٢

المادة ١ - يسمى هذا النظام نظام تشكيل محكمة شرعية في القصر لسنة ١٩٨٣ ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تشكل محكمة شرعية في قضاء القصر ويكون مكان انعقادها في بلدة القصر .

المادة ٣ - يشمل اختصاص محكمة القصر الشرعية بلدة القصر والقرى والعشائر التابعة لها وفقا لنظام التقسيمات الادارية المعمول به .

المادة ٤ - يلغى اي نص في اي نظام آخر يتعارض مع احكام هذا النظام

## نظام رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٣

## نظام تشكيل محكمة شرعية في وادي موسى

صادر بمقتضى المادة (٢١) من قانون تشكيل المحاكم الشرعية

رقم (١٩) لسنة ١٩٧٢

المادة ١ - يسمى هذا النظام نظام تشكيل محكمة شرعية في وادي موسى لسنة ١٩٨٣ ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تشكل محكمة شرعية في قضاء وادي موسى ويكون مكان انعقادها في بلدة وادي موسى .

المادة ٣ - يشمل اختصاص محكمة وادي موسى الشرعية بلدة وادي موسى والقرى والعشائر التابعة لها وفقا لنظام التقسيمات الادارية المعمول به .

المادة ٤ - يلغى اي نص في اي نظام آخر يتعارض مع احكام هذا النظام .

هكذا من الأشهل

نحن عبد الله بن الحسين نائب جلالته الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٣/٧/٣

نأمر بوضع النظام الآتي

نظام رقم ( ٣٥ ) لسنة ١٩٨٣

### النظام الداخلي لنقابة الصحفيين

صادر بمقتضى المادة (٦٣) من قانون نقابة الصحفيين رقم (١) لسنة ١٩٨٣

المادة ١ - يسمى هذا النظام (النظام الداخلي لنقابة الصحفيين لسنة ١٩٨٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يعد مجلس النقابة السجلات اللازمة لأعمال النقابة بما في ذلك السجلات الخاصة بالأعضاء الممارسين وغير الممارسين والعاملين في الوزارات والدوائر الحكومية والمتدربين والموقوفين أو الممنوعين من ممارسة المهنة والصحفيين من أبناء الدول العربية المسجلين في النقابة والسجلات الإدارية والمالية والمتعلقة بمحاضر وقرارات أجهزة النقابة.

المادة ٣ - يجري انتخاب مجلس النقابة وفقاً لأحكام قانون النقابة المعمول به وإذا تساوت أصوات المرشحين للمركز الثالث من أي من قطاعات مجلس النقابة فيتم اختيار أحدهم لهذا المركز من قبل لجنة الانتخابات بوساطة القرعة.

المادة ٤ - ١ - يعقد مجلس النقابة جلسة عادية مرة كل شهر على الأقل في المواعيد التي يحددها النقيب.

ب - على كل عضو من أعضاء مجلس النقابة أن يحضر اجتماعات المجلس في الوقت المعين وأن لا يترك الاجتماع قبل رفعه من قبل النقيب أو من يقوم مقامه في رؤس الاجتماع إلا بعد إبقائه مجلس النقابة.

المادة ٥ - يوقع النقيب المراسلات الصادرة عن النقابة وينوب عنه نائبه في حالة غيابه.

المادة ٦ - تعقد لجنة العضوية اجتماعاً عادياً بدعوة من رئيس اللجنة وذلك في المواعيد التي يحددها.

المادة ٧ - يحظر على الصحفي تحت طائلة المسؤولية التأديبية القيام بأي عمل من شأنه محاولة عرقلة سير اجتماعات الهيئة العامة أو مجلس النقابة أو أي لجنة من لجان النقابة.

المادة ٨ - يجوز لمجلس النقابة تعيين مدير للقيام بالأعمال الإدارية التي يوكلها المجلس إليه بما يتعلق بأعمال النقابة.

المادة ٩ - يجري نقل المبالغ من صندوق إلى آخر من الصناديق المنشأة في النقابة بقرار من الهيئة العامة. ويجوز لمجلس النقابة أن يقرر نقل مبالغ من بند إلى آخر من بنود موازنة النقابة.

المادة ١٠ - تحدد إجراءات الصرف والاتفاق على أعمال النقابة وأشغالها ومقاديرها وسائر الشؤون المتعلقة بها وفقاً للتعليمات التي يصدرها مجلس النقابة على أن يراعي هذا المجلس في ذلك الاعتبارات المرصودة في موازنة النقابة.

المادة ١١ - يشرف أمين الصندوق على شؤون النقابة المالية وتنفيذ موازنتها وتنظيم حساباتها وعليه أن يقدم مجلس النقابة كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو طلب منه مجلس النقابة كشفاً تفصيلياً يبين فيه الإيرادات والنفقات مرفقاً بالمستندات المؤيدة لها للتصديق عليه من قبل مجلس النقابة وتقديم ميزان حساب بموجب الموازنة.

المادة ١٢ - ١ - يتم تحصيل واردات النقابة لقاء إيصالات مرقه بالتسلسل وذات أرومه ثابتة على نموذج يعتمد عليه مجلس النقابة ويوقع على الإيصالات أمين الصندوق أو من يفوضه مجلس النقابة بذلك.

ب - يتم تسجيل حسابات النقابة في السجلات التالية أو أي سجلات أخرى يرى مجلس النقابة ضرورة لحفظها :

١ - سجل اليومية وتسجل فيه الإيصالات مع أرقامها وتواريخها ومفرداتها.

٢ - سجل الاستاذ العام.

٣ - سجل خاص بمحركات النقابة ومستلكناتها.

٤ - سجل خاص بالتبرعات والاعانات والهبات.

المادة ١٣ - ١ - تصرف النفقات بموجب قرار صرف يدون على النموذج المقرر لهذه الغاية ويحمل رقم وتاريخ القرار.

ب - للنقيب أن يقرر صرف ما لا يزيد على خمسين ديناراً لغايات تسير أمور النقابة المالية المستعجلة.

ج - عندما يكون المبلغ المطلوب صرفه لقاء تقديم لوازم وخدمات وفقاً للتعليمات المالية الصادرة عن مجلس النقابة فيجب أن يرفق بأمر الصرف فاتورة صاحب الاستحقاق متضمنة مفردات اللوازم أو الخدمات وتصدق هذه الفاتورة من الجهة التي تسلمت اللوازم أو استغادت من تلك الخدمات.

د - يتم إتلاف اللوازم أو المواد المستهلكة أو النافذة العائدة للنقابة بقرار من مجلس النقابة بناءً على توصية لجنة من لجنة يشكلها لهذا الغرض.

المادة ١٤ - ١ - تدقق الحسابات والسجلات المالية للنقابة من قبل مدقق حسابات قانوني مرخص يعينه مجلس النقابة ويبرهن حساباتها الختامية السنوية بما في ذلك تقرير المدقق بشأنها على الهيئة العامة في اجتماعها السنوي العادي.

المادة ١٥ - ١ - يجتمع مجلس النقابة سنوياً أحد البنوك المحلية المرخصة تودع فيه أموال النقابة ويجوز تجديد اعتماد البنك ولا يجوز الإحالة لغيره من مائتي دينار في صندوق النقابة في أي وقت من الأوقات.

المادة ١٦ - تستوفي النقابة الرسوم التالية :-

أ - ( ٢٥ ) ديناراً رسم انتساب يدفع خلال شهر من تاريخ صدور قرار الموافقة على الانتساب.

هكذا من الأشغال



- ب - (١٠) دنائير رسم اشتراك سنوي يدفعها الصحفي الممارس .  
 ج - (٥٠٠) دينار رسم اشتراك سنوي تدفعه المؤسسة الصحفية التي تصدر مطبوعة صحفية يومية أو أكثر .  
 د - (٢٥) ديناراً رسم اشتراك سنوي تدفعه المؤسسة الصحفية التي تصدر مطبوعة صحفية اسبوعية أو لمدة أطول .  
 هـ - (٢٥) ديناراً رسم إعادة تسجيل الصحفي في سجل الصحفيين الممارسين .

المادة ١٧ - ١ - تستوفي النقابة من المؤسسة الصحفية التي تصدر مطبوعة صحفية يومية أو أكثر ما يعادل ١٪ من الحصيلة السنوية للإعلانات الحكومية وغير الحكومية التي تنشرها المؤسسة على أن لا يقل المبلغ عن الذي دينار في السنة كما تستوفي النقابة مبلغ (٧٥) ديناراً سنوياً من المؤسسة الصحفية التي تصدر مطبوعة صحفية اسبوعية أو لمدة أطول عن الإعلانات الحكومية وغير التي تنشرها .

ب - يقترب على هذه المؤسسات الصحفية دفع المبالغ المطلوبة منها بقتنسى الفترة (١) من هذه المادة في موعد لا يتجاوز نهاية شهر كانون الثاني من السنة التالية مباشرة للسنة التي تعود إليها هذه المبالغ .

المادة ١٨ - لجلس النقابة إصدار التعليمات التنفيذية اللازمة لإدارة شؤون النقابة المالية والإدارية على أن لا تتعارض مع أحكام هذا النظام أو تخالفها .

عبدالله بن الحسين

١٩٨٣/٧/٣

وزير الثقافة والشباب وزير السياحة والآثار ممن أبو نوار	وزير المالية سالم مساعده	وزير الاموال عبدان أبو عوده	رئيس الوزراء وزير الدفاع مضر بدران
وزير شؤون الأرض المحتلة حسن إبراهيم	وزير المواصلات الدكتور محمد عضوب الزين	وزير الزراعة مروان تودين	وزير العدل احمد عبد الكريم الطراونة
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير النفط المهندس علي السحيمات	وزير الخارجية مروان القاسم	وزير الزراعة مروان تودين	وزير الاوقاف والشؤون والمقتضيات الإسلامية كامل الشريف
وزير العمل ووزير التنمية الاجتماعية بالوكالة جواد الصافي	وزير المحاسبة الدكتور زهير ملخص	وزير التربية والتعليم الدكتور سميد التل	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكمت السكاك
وزير الداخلية احمد عبيدات	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة حسن المومني	وزير الأشغال العامة المهندس عوني المصري	وزير الصناعة والتجارة وزير التوطين بالوكالة وليد منصور

نحس الحسين لله

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء  
بتاريخ ١٧ / ٧ / ١٩٨٣  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

### نظام رقم (٣٦) لسنة ١٩٨٣ نظام الابعاد القصوى والاوزان الاجمالية وقوة الحرك للمركبات

صادر بموجب المادة (٢٠) من قانون السير  
رقم (١٣) لسنة ١٩٨٣

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام الابعاد القصوى والاوزان الاجمالية وقوة الحركة للمركبات لسنة ١٩٨٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تكون الابعاد القصوى للمركبات بما ذلك بروز الحمولة على النحو التالي :-

- أ - العرض الاجمالي (٢٦٠) سم  
 ب - الارتفاع الاجمالي (٤٢٠) سم  
 ج - الطول الاجمالي كما هو مبين تاليا :-

نوع السيارة	الطول بالامتار
سيارة شحن ذات محوريين	١٠ م
سيارة شحن ذات أكثر من محوريين	١٢ م
سيارة شحن ذات محوريين مع نصف مقطوره	١٦.٢٠ م
سيارة شحن ذات محوريين أو أكثر مع مقطوره	١٨ م
سيارة شحن ذات محوريين أو أكثر مع مقطوره	١٨.٥٠ م
ذات ثلاث محاور .	
حافلة ذات محوريين أو أكثر	١٢ م

هكذا من المأهول

المادة ٣ - تكون الأوزان الاجمالية القصوى للمركبات على النحو التالي :

نوع السيارة	الوزن الاجمالي
سيارة شحن ذات محورين	٢١ / واحد وعشرون طنا
سيارة شحن ذات ثلاثة محاور	٢٧ / سبعة وعشرون طنا
سيارة شحن ذات محورين مع مقطوره ذات محورين	٣٦ / ستة وثلاثون طنا
سيارة شحن ذات ثلاثة محاور مع مقطوره ذات ثلاثة محاور	٤٨ / ثمانية واربعون طنا
سيارة شحن قاطره مع نصف مقطوره ذات اربعة محاور	٤٠ / اربعون طنا
سيارة شحن قاطره مع نصف مقطوره ذات خمسة محاور	٤٦ / ستة واربعون طنا
سيارة شحن ذات ثلاثة محاور للرأس (ويكون المحور الثالث غير عامل)	٤٥ / خمسة واربعون طنا
سيارة شحن قاطره مع نصف مقطوره ذات ستة محاور	٥٠ / خمسين طنا
سيارة شحن قاطره ذات محورين مع نصف مقطوره ذات ثلاثة محاور	٤٤ / اربعة واربعون طنا
سيارة شحن ذات محورين مع نصف مقطوره ذات محور واحد	٣٠ / ثلاثون طنا

المادة ٤ - بالرغم مما ورد في المادة (٣) من هذا النظام لا يسمح في اى حالة من الحالات ان يزيد الوزن الاجمالي لمجموعة المركبات عن خمسين (٥٠) طنا شريطة ان تسمح قوة المحرك الفعلية بذلك ، وان تزيد هذه القوة على حاصل ضرب الوزن الاجمالي للمركبة او مجموعة المركبات بالطن في (٥٠) حصان لكل دالن.

المادة ٥ - تطبق احكام المادة (٣) من هذا النظام على سيارات الشحن التي يتم تسجيلها وترخيصها اعتبارا من تاريخ نفاذ احكامها ، وامام سيارات الشحن التي تم ترخيصها قبل العمل بهذا النظام فيخضع الوزن الزائد في حملتها على ما هو منصوص عليه فيه وذلك خلال اربع سنوات بمعدل (٢٥ ٪) من هذه الزيادة في كل سنة .

المادة ٦ - أ - تكون حمولة كل محور من المحاور المشتركة في المركبة (٨) اطنان اذا كانت المسافة بين مركزي اي محورين تتراوح بين (١٣٥ سم - ٢٤٠ سم) اما اذا زادت تلك المسافة عن (٢٤٠ سم) فيعتبر المحور منفردا .

ب - لا يجوز في جميع الاحوال تحميل المحور الامامي في المركبة اكثر من (٧٥) طنا .

المادة ٧ - يمنع ترخيص اي مركبة تجر اكثر من مقطوره واحدة .

المادة ٨ - يجب ان تكتب بالدهان الابيض الواضح على الجانب الايمن من صندوق مركبة الشحن بالقشرب من مقعد السائق باللغة العربية وبمخروف كبيرة الوزن الاجمالي للمركبة ووزنها فارغة فارغة والوزن الصافي لحمولتها بالكيلوغرامات ويجب ان تبقى هذه الكتابة في حالة جيدة بصورة دائمة بحيث تستهل معها قراءتها .

المادة ٩ - أ - تتولى وزارة الاشغال العامة تجهيز الموازين الثابتة والمتحركة ووضعها بالتنسيق مع مديرية الامن العام في مراكز الحدود والمواقع التي يحددها الوزير .

ب - يتولى مركز الانتاج والتحميل والتي يحددها الوزير وضع الموازين الثابتة على نفقتها .

٢٧٩

٢٧٩

ج - تصدر الموازين شهادات تتضمن الوزن الاجمالي للمركبة وعلى سائقها ابراز هذه الشهادة عند الطلب .

المادة ١٠ - تتولى السلطات الجبركية والامن العام مراقبة الاوزان والحوامل المنصوص عليها في هذا النظام .

## الحسين بن طلال

١٩٨٣/٧/١٧

وزير	وزير الثقافة والشباب	وزير	رئيس الوزراء ووزير الدفاع ووزير
المستشار	وزير السياحة والآثار	المالية	الخارجية بالوكالة وزير الاعلام
احمد عبد الكريم الطراونه	ممن ابو نوار	سالم مساعده	عبدان ابو عودة
وزير دولة لشؤون رئاسة	وزير التكوين	وزير الزراعة	
الوزراء ووزير النقل	وزير الصناعة والتجارة بالوكالة	وزير شؤون الارض المحتلة بالوكالة	
المهندس علي السحيبات	ابراهيم ايوب	مروان دودين	
وزير العمل ووزير التنمية	وزير	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	
الاجتماعية بالوكالة	الصحة	وزير المواصلات بالوكالة	
جواد العناني	الدكتور زهير ملحس الدكتور سعيد القتل	حكيت السكاك	
وزير	وزير الشؤون البلدية والتربية والبيئة	وزير	
الداخلية	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات	الاشغال العامة	
احمد عبيدات	حسن المومني	المهندس عوني المصري	

هكذا من المأهول